

أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى: دراسة مقارنة بين أمهات كتب الحديث

محمد رفيق شنواري^(١)

المقدمة: كلمات افتتاحية:

اللهم لك الحمد حمدا دائما مع دوامك، ولك الحمد حمدا خالدا مع خلودك، ولك الحمد حمدا لا منتهى له دون علمك، ولك الحمد حمدا لا يريد قائله إلا رضاك، ولك الحمد حمدا عند كل طرفة عين وتنفس كل نفس. اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين، وإمام المتقين وخاتم النبيين، محمد عبدك ورسولك وعلى جميع أصحابه الحاملين لسننه وآدابه^(٢).

أما بعد: فكما أن القانون الطبيعي يتبع ظلمات الليل بأضواء النهار وإن كان السماء بالليل يتألا في فيه النجوم والقمر لكن شمس النهار تغلب بل تعدم أنوارها حتى يتجلى كل شيء دون شيء، فكذلك من سنة الله سبحانه أن العالم إذا أحاطت به ظلمات الجهل وغياب الضلالة فالله سبحانه يطلع عليهم بشمس النبوة وإن كان فيه لبعض الصلحاء قسبات من النور لكن شمس النبوة تغلب وتلقف ما صنعوا من أنوارهم فيسهل التمييز بين الخير والشر والضلال والهدى.

١- الباحث يتقدم إلى أستاذه الشيخ العلامة المفضل الدكتور محمد عبد الحليم النعماني حفظه الله وراعاه بأجل الشكر وأجل التقدير لأبلغ أثره في شخصيته ولأجل إرشاداته السديدة وتوجيهاته القيمة لا في إعداد البحث فحسب، بل في فنون الحديث وعلومه، وذلك أثناء دراسته معه في قسم التخصص في علوم الحديث بجامعة العلوم الإسلامية، العلامة محمد يوسف البنوري ^{١٤٠١}، كراچی، فإنه كان يفضل علينا بعلومه وآرائه وتحقيقاته، فلفضيلته منا ولجميع زملائه الشكر والدعاء، فجزاهم الله خيرا وشكر سعيهم وأعمالهم.

٢- هذه الكلمات مأخوذة من مقدمة العلامة الأستاذ محمد بدر عالم ^{١٤٢٦} المسماة ب: البدر الساري إلى فيض الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ج ١، ص ٦٣.

وهذه سنة رب العالمين لم تزل تسري منذ تكون العالم وسكن فيه البشر، والحلقة الأخيرة لهذه السلسلة المباركة هو سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم. فعندما طلعت شمس النبوة وانصبت أشعتها وانبعثت في أكناف العالم بدأت تلك الظلمات المترامية تنزاح، والجهل يتقلص، والمجتمع قد ارتفع من حضيض الدناءة إلى طموح المروءة، والناس قد اقتربوا فيما بينهم، وجعله الله الميزان الراجح الذي على أخلاقه وأعماله وأقواله توزن الأخلاق والأعمال والأقوال، وامتألت به الأرض نورا وابتهاجا، وعدلا وقسطا، وعلموا أن ما تحل به القضايا هو الوحي المنزل من السماء على صفوة الخلائق وخيرها محمد بن عبدالله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وغدت الفئة الصالحة فئة الصحابة رضي الله عنهم خير أنموذج لهذه القاعدة، فإذا عرض لهم أمر يقتضي معرفة حكمه رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتباره المرجع الوحيد لهم يفتيهم ويفصل في خصوماتهم بما نزل عليه من قرآن يتضمن جواب ما سألوه عنه، فهكذا كانوا يسترشدون ويستهدون. واستمروا على هذه الطريقة حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كتاب الله تعالى وسنته لهم كأكمل مرشد وأقوم طريق في معالجة القضايا، وكانوا على المحجة البيضاء، والطريقة الواضحة الغراء، وكانوا يقضون بكتاب الله تعالى، فإذا لم يجدوا فيه تمسكوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم... كما وقع في حديث معاذ رضي الله عنه المعروف..

وبعد ما انقضى عهد النبوة وابتدأ عصر الخلافة الراشدة وسلسلة الحروب كانت مستمرة حسب السالف فحدثت بهم نكبة كبرى في وقعة اليمامة باستشهاد سبعين حافظا من الصحابة رضي الله عنهم، فتخوف عمر وأبو بكر رضي الله عنهما على ضياع القرآن لأجل هذه النكبة، فأمر أبو بكر رضي الله بجمعه وتدوينه في المصحف.

وبهذا النمط لما تخوف آخر الخلفاء الراشدين عمر بن عبدالعزيز رحمه الله على ضياع السنة أمر بجمعها وتدوينها، فالذي وضع أول لبنة لهذه النهضة المباركة، وصار كروح لها هو الإمام ابن شهاب الزهري رحمه الله ثم تلاه الآخرون، وما زالوا يساهمون في هذا العمل المبارك، ولعمري قد وقفوا أعمارهم وأنفسهم وأمواهم تغدية وتضحية في الكفاح عن حوزة السنة المطهرة ولم يصددهم الاغتراب عن الأوطان، وما حل أمامهم التكاثر كما لم يلحقهم الكلال ولا الملل، ودونوا علومنا وفنوننا مستقلة لخدمة هذا العلم الميمون، وأبلوا في ذلك من البلاء ما يجير الألباب، والتاريخ قد أمد إلى هؤلاء يد الفضل والإحسان لما تكفل باحتفاظ أخبار مساعيهم وتضحياتهم في المكافحة عن حمى الإسلام وجعلها عظة وعبرة وتذكرة للناس.

ومن هؤلاء الأعلام النوايغ الأفاضل إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه الذي وقف

حياته لخدمة السنة النبوية، فتمكن في قلبه من حب النبي ومديته صلى الله عليه وسلم ما لا يوجد له نظير في التاريخ، وغادر كل شيء لحصول علوم الحديث بورع وزهد وقناعة وحسن هدي وسمت من ملكات سامية قلما تجتمع في شخصية واحدة، ثم بدأ في نشر علوم السنة وتدريسها وإحيائها في المجتمع فتوجهت إليه أنظار طلاب العلم ورواده من أكناف العالم فأتوا إليه من مشارق الأرض ومغاربها وبدأوا ينهلون من هذا المعين العذب ويعلون.

وألف الموطأ وكان يدرسه طلاب العلم فقرأه عليه كثير من أجلة المحدثين وعظماء الفقهاء أمثال محمد بن الحسن الشيباني ومحمد بن إدريس الشافعي وعبد الله بن وهب وعبد الرحمن بن القاسم وأشهب وأسد بن الفرات وغيرهم رحمهم الله تعالى، فتربوا على يديه وتخرجوا عليه ونشروا علمه وفقهه في العالم الإسلامي كله.

وظلت هذه النهضة تنمو والجهود تتعاقب والمسعى تتابع وتتكاثر وما زال العلماء يساهمون في هذه الحركة العلمية المباركة، فأنشئت المدارس، ووضعت الكتب، وبرزت أجلاء العلماء، فكان من هؤلاء المحدثين الأعلام من اعترفت بفضل الأمة قاطبة هو الإمام أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، فنشأ وقرأ ودرس حتى أصبح إماما عظيما مرموقا ممن ذب عن حمى الإسلام وحوزة السنة النبوية المطهرة، وألف مجموعة منتقاة من آلاف ما كان لديه من السنن والآثار باسم الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه وتلقته الأمة بالقبول الحسن حتى لقبته بـ: "أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى".

وكذلك كان من أولئك المحدثين العظام الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله فهو كما كان مصاحبا للإمام البخاري وملازما له في الحياة فكذلك أصبح قرينا له بعد الوفاة أيضًا، فقلما يذكر الإمام البخاري في موضع استشهاد ولا يذكر معه الإمام مسلم، وعرفا معا عند معشر المحدثين بـ: "الشيخين"، وظهر مصطلح خاص للإسناد المستجمع لشرائطهما هو "ما اتفق عليه الشيخان" أو "متفق عليه"^(٣)، فصنف الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله كتابًا وسماه: الصحيح، فاستحسنته

٣- وإنما يقال في الحديث: "متفق عليه، أو اتفق عليه الشيخان"، إذا أخرجاه جميعا، عن صحابي واحد بعينه، مع اتفاق اللفظ أو اختلاف يسير فيه أو اختلاف في اللفظ واتحاد في المعنى والموضوع، فيقال فيه حينئذ: متفق عليه أو اتفق عليه الشيخان. أما إذا اختلف الصحابي راوي الحديث عندهما، فأخرجه مثلا البخاري عن عمر رضي الله عنه، وأخرجه مسلم عن علي رضي الله عنه، فهذا لا يقال فيه: متفق عليه ولو اتفق الصحابي على لفظه تماما أو اختلفا=

الأمة وبجّلت شأنه وصار كتابه تلوًا لكتاب البخاري.

ولم يكن الأمر محدودا أو واقفا على هذه الأئمة الثلاثة أو على كتبهم، بل ساهمهم عباقرة الأمة وأفذاها الآخرون في عصرهم وقبلهم، كما لم تنزل هذه الحركة الحديثية تجري وتسري إلى العصور المتعاقبة، وغدت مكتبة الحديث تزخر بما يعيبي العاديين والخاصين لما فيها من الكتب، ولا تزال المؤلفات الحديثية تضاف إليها لتكون السنة تملو وتظهر، ولا تبقى أية ثغرة لمن أراد النقب عليها.

ومن البدهي أن هؤلاء الأئمة الأعلام وكتبهم ليست بمرتبة واحدة ولا بدرجة واحدة فإن فيهم أستاذا وتلميذا، وشيخا وطالبا، ومن هو أقرب إلى قرن من القرون المشهود لها بالخير ومن هو بعيد عنها، ومن أعطي أعمق فهم وأثقب ذهن، وضبطا تاما وتيقظا كاملا، ومن ناحية أخرى من هو أقل منه، فعلى هذا اختلفت درجاتهم ومنازلهم فوزعت كتبهم في طبقات مختلفة، لكن كما اختلفت هذه المجموعات قدرا ومنزلة وقوة واستنادا فكذلك اختلف آراء العلماء في توزيعها في الطبقات، فمن جعله هذا في الطبقة الأولى يجعله ذاك في الطبقة الثانية، وما يضعه ذاك في الطبقة الثالثة يورده هذا في الطبقة الأولى أو الثانية، فكثر الاختلاف في تعيين الكتب الثلاثة المذكورة آنفا، فهناك من يجمعها جميعا في الطبقة الأولى، ومن يجدد الطبقة الأولى في الصحيحين فقط، ومن يجعل الموطأ في الطبقة الأولى والصحيحين في الطبقة الثانية وهلم جرا.

ففي ما يلي دراسة موجزة أعدتها كطالب علم - لا كأستاذ وحكم فصل - حول الكتب وطبقاتها. ووزعت هذه الدراسة في: مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فتبحث عن كلمات افتتاحية، وفي التمهيد تحديد طريقة البحث ومدى سعته، والمبحث الأول للمقارنة بين صحيح البخاري وغيره من بعض كتب الحديث، والمبحث الثاني خاص بالمقارنة بين الصحيحين للبخاري ومسلم، والمبحث الثالث يبحث عن المقارنة بين الصحيح للبخاري والموطأ للإمام مالك، وأشارت في الخاتمة إلى بعض أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذه الدراسة.

= فيه اختلافا سيرا واتحد موضوعه عندهما. فعلم من هذا أنه يشترط لوصف الحديث بأنه متفق عليه عند الشيخين شرطان: أحدهما: أن يكون مخرجه - أي الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم - واحدا، ثانيهما: اتحاد موضوع الحديث في جملة أو بعضه، سواء اتفقت ألفاظه تماما أو اختلفت كثيرا أو قليلا إذا كان متصلا بالموضوع نفسه أو بمعناه. انظر: العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، تعليقاته على كتاب توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ص ٢٨٨-٢٨٩. حكيناه بتغيير يسير في اللفظ.

المقدمة: كلمات افتتاحية

التمهيد: طريقة البحث ومدى سعته.

المبحث الأول: المفاضلة بين الصحيحين للبخاري ومسلم وغيره من بعض كتب الحديث، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: في الكلام على المستخرجات.

المطلب الثاني: في الكلام على مستدرك الحاكم.

المطلب الثالث: في الكلام على مسند الإمام أحمد.

المبحث الثاني: المفاضلة بين صحيح البخاري ومسلم، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: أقوال العلماء في المفاضلة بين الصحيحين.

المطلب الثاني: أوجه أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم والتعقيب عليها، وفيه خمسة فروع.

الفرع الأول: الوجه الأول.

الفرع الثاني: الوجه الثاني.

الفرع الثالث: الوجه الثالث.

الفرع الرابع: الوجه الرابع.

الفرع الخامس: الوجه الخامس.

المبحث الثالث: المفاضلة بين صحيح البخاري والموطأ للإمام مالك، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: أقوال العلماء في المفاضلة بين صحيح البخاري والموطأ للإمام مالك.

المطلب الثاني: وفيه فرعان.

الفرع الأول: تفضيل الإمام الشافعي للموطأ على سائر الكتب إلا كتاب الله تعالى.

الفرع الثاني: وجوه تفضيل البعض صحيح البخاري على الموطأ، وفيه خمس نقاط.

النقطة الأولى: الوجه الأول.

النقطة الثانية: الوجه الثاني، تفضيل الحافظ العراقي لصحيح البخاري.

النقطة الثالثة: الوجه الثالث، تفضيله لصحيح البخاري من وجه آخر.

النقطة الرابعة: الوجه الرابع، تفضيل الحافظ ابن حجر لصحيح البخاري.

النقطة الخامسة: الوجه الخامس، تفضيله من وجه آخر لصحيح البخاري.

الخاتمة: نتائج البحث.

التمهيد: طبيعة البحث وطريقته ومدى سعته:

١- معنى قول المحدثين: "أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى" ومداه:

لا نعلم أحداً قبل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قال هذه الكلمات في أي كتاب، فإنه أول رجل في تاريخ الإسلام - فيما علمناه - قال هذه الجملة في موطأ الإمام مالك، ثم صار الناس يقولونها في صحيح مسلم وهم قليلون، وبعضهم قالوها لـ: صحيح البخاري وهم أكثرهم، بل اشتهرت هذه المقولة لكتاب الإمام البخاري حتى اختصت له وإن كانت قد قيلت قبل ذلك للموطأ، فأول ما ينبغي هو فهم معنى هذه الكلمات ومعرفة مداها ثم أثرها الفقهي والحديثي، فإذا قيلت هذه الكلمات في أي كتاب فلا يصح أن يراد بها أن كل ما في ذلك الكتاب من الأحاديث المرفوعة والآثار والمراسيل والروايات المنقطة والمقطوعة وكذلك الآراء الفقهية للمصنف هو أصح بعد كتاب الله تعالى، وهذا هو الظاهر، ولا نعلم أحداً ادعى ذلك^(٤). فقول الإمام الشافعي: "ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مالك"^(٥)، فمعناه ومداه هي الأحاديث المرفوعة التي رواها الإمام مالك في الموطأ، وهكذا الأمر في صحيح البخاري وصحيح مسلم، ولا يشمل الآراء الفقهية والأحاديث المعلقة والآثار^(٦)، لأنه لو أطلقت هذه الكلمات مثلاً على الموطأ واتسعت دائرتها إلى جميع ما في الموطأ حتى الآراء والاستنباطات الفقهية للإمام مالك - وأعتقد بالقطع أنها هي أصح بالنسبة إلى آراء الفقهاء الآخرين - لوجب العمل بجميع آراء الإمام مالك المذكورة في الموطأ ولما صحت مخالفتها، وهذا مما لا يعقل.

٤- قد تكلم الشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله حول هذه الكلمات ومفهومها وسعة مداها في بحث له بعنوان: "صحیح بخاری کی روایات کے بارے میں چند نکات کی وضاحت" (توضیح لبعض النكات المتعلقة بروايات الصحيح للبخاري)،

قد نشر في مجلة البلاغ الشهرية التي تصدر من جامعة دارالعلوم كراچی، لشهر محرم الحرام، ص ٣٣-٤٢.

٥- وسيأتي التفصيل لقول الإمام الشافعي هذا في صلب البحث إن شاء الله تعالى.

٦- قال الحافظ السيوطي: فائدة: المراد بـ: صحيح البخاري عند الإطلاق ما فيه من المسند دون غيره. قال

ابن الصلاح: إذا تقرر حكم التعاليق المذكورة، فقول البخاري "ما أدخلت في كتابي إلا ما صح"، وقول الحافظ

أبي نصر السجزي: "أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق: أن جميع ما في البخاري صحيح، قاله

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شك فيه، لم يجنث. محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب

المسندة دون التراجم ونحوها"، انظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي بشرح

تقريب النووي، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، مكتبة دارابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١،

١٤٣١هـ، ج١، ص ٢٠٣.

وهكذا لو أطلقت هذه الكلمات مثلا في صحيح البخاري وشملت جميع ما فيه من الأحاديث والآراء للزم العمل بجميع ما ورد فيه، وهذا مما لا يعقل، فضلا عن آراء الإمام البخاري الفقهية هناك بعض الأحاديث المسندة في صحيح البخاري قد رويت في الكتب الأخرى بأسانيد أصح من أسانيد البخاري ولنضرب لذلك مثلا:

أخرج البخاري في صحيحه فقال: "حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن حفص بن عاصم عن عبد الله بن مالك بن بحينة قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل ... قال (أي الإمام البخاري): وحدثني عبد الرحمن قال: وحدثنا بهز بن أسد قال: حدثنا شعبة قال: أخبرني سعد بن إبراهيم قال: سمعت حفص بن عاصم قال: سمعت رجلا من الأزد يقال له مالك بن بحينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا، وقد أقيمت الصلاة، يصلي ركعتين، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أصبح أربعاً؟ ألبصيح أربعاً؟" (٧).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "لم يسق البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد، بل تحول إلى رواية شعبة فأوهم أنها متوافقتان، وليس كذلك" (٨) ... وحكم الحافظ يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي ... وآخرون عليهم (أي على شعبة وعلى كل من تابعه على ذلك) بالوهم في موضعين: أحدهما أن بحينة والدته عبد الله لا مالك، وثانيهما أن الصحبة والرواية لعبد الله لا للمالك (٩). ويقول الحافظ أيضاً: فينبغي أن يكتب ابن بحينة بزيادة ألف ويعرب إعراب عبد الله (١٠) قلت: وما أخرجه الآخرون من مسلم (١١) والنسائي (١٢) وابن ماجه (١٣) فليس في ألفاظهم شيء من هذه

-
- ٧- أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأذان، باب: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم الحديث: ٦٦٣، ج ٢، ص ١٧٤ من فتح الباري.
- ٨- انظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار الريان، القاهرة، ج ٢، ص ١٧٥.
- ٩- المرجع السابق.
- ١٠- المرجع السابق، ج ٢، ص ١٧٦.
- ١١- انظر: الصحيح لمسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم الحديث: ٧١١.
- ١٢- انظر: سنن النسائي المسمى بالمجتبى، كتاب الإمامة، باب: ما يكره من الصلاة عند الإقامة، رقم الحديث: ٨٦٣.
- ١٣- انظر: السنن لابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة، باب: ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم الحديث: ١١٥٣.

الأوهام (١٤).

وأخرج البخاري فقال: "حدثني أحمد بن شبيب بن سعيد قال حدثني أبي عن يونس، قال ابن شهاب أخبرني عروة أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قالوا: ما يمنعك أن تكلم عثمان لأخيه الوليد؟ فقد أكثر الناس فيه، فقصدت لعثمان حتى خرج إلى الصلاة... قال فما هذه الأحاديث التي تبلغني عنكم؟ أما ما ذكرت من شأن الوليد فسناخذ فيه بالحق إن شاء الله، ثم دعا علياً فأمره أن يجلده فجلده ثمانين" (١٥).

فهذه الرواية صحيحة لا غبار عليها، إلا قوله: "ثم دعا علياً فأمره أن يجلده فجلده ثمانين"، قيل فيه: إنه وهم، وأما عند غيره مثل الإمام مسلم (١٦) وأبي داود (١٧) وابن ماجه (١٨) فليس عندهم مثل هذا

١٤- ينبغي للقارئ الكريم أن يرجع في هذا الصدد إلى كتاب: الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، للشيخ المحدث محمد عبد الرشيد النعماني، وفي هذا الموضوع إفادة للباحثين يجدر التنبيه على أن المؤلف رحمه الله قد ألف هذا الكتاب بالعربية في بضع وعشرين يوماً كما أشار إليه المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته، ص ٥، ثم ألف بعنوان: **إمام ابن ماجه اور علم حديث** (الإمام ابن ماجه وعلم الحديث) باللغة الأردية، فظهر كتابه هذا كنشرة منقحة وموسعة باللغة الأردية لكتابه السابق المؤلف باللغة العربية، فالمؤلف قد نبه على ما حكيناه من كتابه العربي من قبل من أن الأصحبة تتعلق بالمجموع من الروايات، واستشهد لذلك في كتابه الأخير بعدة أحاديث قد صدر فيها أوهام من البخاري التي تسلم منها روايات الآخرين. فراجع لها كتابه **إمام ابن ماجه اور علم حديث**، (الإمام ابن ماجه وعلم الحديث)، مكتبة مير محمد كتب خان، كراچی، ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

١٥- رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب عثمان رضي الله عنه، رقم الحديث: ٣٦٩٦، ج ٧، ص ٦٦ (فتح الباري).

١٦- أما في رواية مسلم ففيها تنصيص على أن الوليد جلد أربعين فسبأني لفظه عن قريب.

١٧- وعند أبي داود أيضاً تنصيص على كون الجلد أربعين مثل رواية مسلم فقد روى أبو داود فقال: "حدثنا مسدد بن سرهد، وموسى بن إساعيل، المعنى، قالوا: حدثنا عبد العزيز بن المختار، حدثنا عبد الله الداناج، حدثني حنبل بن المنذر الرقاشي هو أبو ساسان، قال: شهدت عثمان بن عفان وأبي بالوليد بن عقبة، فشهد عليه حمران ورجل آخر، فشهد أحدهما أنه رآه شربها - يعني الخمر - وشهد الآخر أنه رآه يتقياً، فقال عثمان: إنه لم يتقياً حتى شربها، فقال لعلي رضي الله عنه: أقم عليه الحد، فقال علي للحسن: أقم عليه الحد، فقال الحسن: ولّ حارها، من تولى قارها، فقال علي لعبد الله بن جعفر: أقم عليه الحد، قال: فأخذ السوط فجلده وعلي يعد، فلما بلغ أربعين، قال: "حسبك، جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين"، أحسبه قال: ووجد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة وهذا أحب إلي. انظر: السنن لأبي داود، تحقيق: صدقي جميل العطار، مكتبة دار الفكر، بيروت. ط ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، كتاب الحدود، باب: الحد في الخمر، ص ٨٣٦-٨٣٧، رقم الحديث ٤٤٨٠.

١٨- أما ابن ماجه فليس عنده التنصيص على "ثمانين" فقد أخرج بإسناده فقال: "حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا ابن علي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عبد الله بن الداناج، سمعت حنبل بن المنذر الرقاشي (ح) وحدثنا محمد بن =

الوهم، قال الحافظ ابن حجر: "قوله 'فجلده ثمانين' في رواية معمر 'فجلد الوليد أربعين جلدة' وهذه الرواية أصح من رواية يونس والوهم فيه من الراوي عنه شبيب بن سعيد ويرجح رواية معمر ما أخرجه مسلم من طريق أبي ساسان قال: شهدت عثمان أتى بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم فشهد عليه رجلان أحدهما حمران يعني مولى عثمان أنه قد شرب الخمر فقال عثمان: يا علي، قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن، فاجلده، فقال الحسن: ولّ حارها من تولى قارها فكأنه وجد عليه فقال: يا عبد الله ابن جعفر، قم فاجلده، فجلده وعلي يعدّ حتى بلغ أربعين فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل ذلك سنة وهذا أحب إلي، انتهى... وكذلك روى عمر بن شبة في أخبار المدينة بإسناد حسن إلى أبي الضحى وقال: لما بلغ عثمان قصة الوليد استشار عليا فقال: أرى أن تستحضره فإن شهدوا عليه بمحضر منه حددته، ففعل فشهد عليه أبو زينب وأبو مورع وجندب بن زهير الأزدي وسعد بن مالك الأشعري فذكر نحو رواية أبي ساسان وفيه: فضربه بمخضرة لها رأسان فلما بلغ أربعين قال له أمسك... إلخ" (١٩).

وأيضًا لا يرد به أن جميع روايات البخاري مثلا أصح من جميع الروايات في أي كتاب، لما قلنا: من أن بعض الأحاديث رويت في الكتب الأخرى بأسانيد هي أصح من أسانيد البخاري، إذن معنى هذه الكلمات وسعة مداها أن الأصححية أو الأرجحية تنبني على المجموع من الأحاديث المروية في الكتاب ولا يجب بل لا يلزم منه أن يكون جميع روايات كتاب قيل فيه أنه أصح من غيره وكل حديث فيه أصح من كل روايات كتاب آخر، كما قال الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني رحمه الله بعد ترجيح الكتب الخمسة على سنن ابن ماجه موضحا معنى الترجيح ومفهومه: "هذا، ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن ترجيح الكتب الخمسة على سنن ابن ماجه إنما هو نظرا إلى المجموع، دون كل فرد من الأحاديث، فلا يلزم من ذلك أن يكون جميع أحاديث البخاري أو مسلم مثلا، أصح وأرجح من جميع أحاديث ابن ماجه، كيف وقد تكون

= عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا عبد العزيز بن المختار، حدثنا عبد الله بن فيروز الداناج، قال: حدثني حسين بن المنذر، قال: لما جيء بالوليد بن عقبة إلى عثمان، قد شهدوا عليه، قال لعلي: دونك ابن عمك، فأقم عليه الحد. فجلده علي، وقال: جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وجلد عمر ثمانين، وكل سنة". السنن لابن ماجه، تحقيق: صديقي جميل العطار، مكتبة دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، كتاب: الحدود، باب: حد السكران، ص ٥٩٦، رقم الحديث ٢٥٧١.

١٩- انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب عثمان رضي الله عنه،

رقم الحديث: ٣٦٩٦، ج ٧، ص ٧١.

رواية البخاري وغيره لبعض الأحاديث شاذة أو معلولة، وتكون رواية ابن ماجه لتلك الأحاديث سالمة من العلة والشذوذ كما لا يخفى على من درس الكتب الستة بمقارنة أحاديثها بما في كتب علل الحديث من النقد والقدح على كثير من أحاديثها، مع ملاحظة ما لأهل العلم في ذلك من وجوه الأخذ والرد^(٢٠).
وأيضاً شمول الكتاب للآراء الفقهية لا يمنعه من أن يكون أصح، فلو قال أحد: أن الموطأ ليس بأصح من صحيح البخاري لأجل أن فيه الآراء الفقهية والبلاغات والمراسيل، قلنا: إذن كتاب مسلم أجدر بأن يكون أصح، لأنه متمحض للأحاديث المرفوعة أكثر بالنسبة إلى كتاب البخاري، فإنه يذكر كثيراً من الأحاديث المعلقة والمنقطعة.

٢- طبيعة البحث وطريقته:

في هذا الصدد ربما يستعمل عدة كلمات، مثلاً: "الموازنة" و "المفاضلة" و "المقارنة"، وكل واحدة من هذه الكلمات تقرب من الأخرى في مدلولها، وهو محاولة لأن يعرف أفضل الكتب وأرجحها، والفضيلة كما تحصل للكتاب على أساس الصحة بأن تكون رواياته أصح من روايات الكتب الأخرى وذلك نظراً إلى المجموع، كذلك تحصل لبعض مزاياه وخصائصه التي لا توجد في الكتب الأخرى، وذلك كما هو العرف المعتاد لدى المحدثين من بيان خصائص كل من الكتب الستة المعروفة ومزاياها التي لا توجد في كتاب آخر.

والطريقة التي جعلنا البحث مبنياً عليها هي ليست الصحة المجردة وخلو الكتاب من الروايات المعلقة والمرسلة والمنقطعة، أو قلتها بالنسبة إلى الكتب الأخرى، بل صحة الروايات أول لبنة، ثم خلو الكتاب أو قلته من الروايات غير المسندة إلا إذا كانت توجد لها أسانيد صحيحة في مواضع أخرى في نفس الكتاب أو في كتب أخرى^(٢١)، مع اختصاصه ببعض المزايا، مثل شموله الفقه الدقيق وإحاطته بجمل مجالات الحياة البشرية وأكثر جوانبها، وذلك في ضوء الأحاديث الصحيحة، وكذلك مكانة المؤلف وجلالة شأنه وشدة انتقائه في أخذه الروايات عن الرواة، وتلقي الأمة له بالقبول الحسن. فبمراعاة هذه الأمور

٢٠- انظر: محمد عبد الرشيد النعماني، الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ، ص ١٩١-١٩٢.

٢١- ونريد باستناد الروايات وصحتها استجماعها وتوفرها الأصول العامة والقواعد المتفق عليها، لا الشروط الخاصة المختلف فيها والتي لا يكون لها أثر في ارتقاء الحديث من الضعف إلى الصحة عند وجودها، أو في نزول الحديث من الصحة إلى الضعف عند عدمها، وإنما يتحدد أثرها إلى العلو وارتفاع الشأن.

نرى أن الموطأ هو أصح الكتب وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، ثم يليه الصحيحان للبخاري ومسلم معا. فهذا ما بذلنا من جهد في البحث في صورة مقارنة بين أمهات كتب الحديث ولم نلتزم بمقارنة الكتب كلها بل أخذنا منها بعضها وقمنا بالمقارنة بينها.

المبحث الأول: المفاضلة بين الصحيحين للبخاري ومسلم وغيره من بعض كتب الحديث:

وفيه أربعة مطالب. وقد صرح أئمة الحديث أن الشيخين الإمام البخاري والإمام مسلما رحمهما الله لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة كلها في كتابيهما ولا التزاما ذلك الأمر وقد فاتهما جملة من الأحاديث الكثيرة (٢٢) التي مظانها كتب أخرى، مثل الصحاح والمستدرک وغيرها (٢٣). وما يبدو من أقوال المحدثين في تلك الكتب فجعلها تدل على أن هذه الكتب أكثر أحاديثها صحاح، وفي بعضها مجال للكلام حتى بعض أحاديثها قلما يرتقي إلى مستوى الصحة. ففيها يلي كلام موجز عن بعض هذه الكتب مقارنة بمكانتها مع الصحيحين، وحسبي الله ونعم الوكيل.

المطلب الأول: الكلام على المستخرجات:

معناه في اللغة:

الاستخراج في الأصل بمعنى الاستنباط، ويقال لفاعل ذلك: المستخرج (بالكسر)، ويقال للكتاب المؤلف في هذا النوع: المستخرج (بalfتح) ويسمى بذلك لاستنباط مؤلفه الطرق المتعلقة بأحاديث

٢٢- انظر: الإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: محمود مطرجي، في كتب خانة، كراچی، بدون سنة الطبع وسلسلته، وأكبر الظن أنها تصوير إحدى الطبقات العربية، ج ١، ص ٩٧، إذ قال فيه "ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجاه". وانظر: ابن الصلاح، الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، إذ قال: "الرابعة: لم يستوعبا الصحيح ولا التزاما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لخال الطول..." إلى آخره. معرفة أنواع علم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٨٥. وانظر: الزركشي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين محمد بلافريج، دار أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ج ١، ص ١٧٤ وما بعده.

٢٣- انظر: الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، تحقيق: محمد زاهد الكوثري مع اعتناء عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ١٥٧ وما بعده، إذ قال (ص ١٦٣): "فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال، ولا في الحديث، وإن شرطه أن يخرج ما صح عنده، لأنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا، ولم يتعرض لأمر آخر".

الكتاب المستخرج عليه، وقد يقال له المخرَج (بالتفتح والتشديد) كما ورد ذلك في عبارة ابن الصلاح (٢٤).
وفي الاصطلاح:

و أما في عرف المحدثين فهو أن يأتي إلى كتاب البخاري أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريقها فيجتمع إسناده مع إسنادهما في شيخهما أو من فوقه (٢٥). وزاد الحافظ السخاوي في تعريفه فقال: "... غير ملتزم فيها ثقة الرواة، وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطاً" (٢٦).

والمستخرج لا يختص بالصحیحين فقط، بل استخرج بعض المحدثين على كتب الحديث ما عدا الصحیحين أيضاً كما قال السيوطي: "فائدة، لا يختص المستخرج بالصحیحين فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود وأبو علي الطوسي على الترمذي وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة وأملی الحافظ أبو الفضل العراقي على المستدرک مستخرجا لم يكمل" (٢٧)، فلذا قال الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني: "و حق العبارة أن يقال: موضوعه أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث ... إلى آخره" (٢٨).

وقد يبدو من مجموعة هذه النقول أن المستخرج يحتوي على ثلاثة أمور، وبالأصالة نحن بصدد البحث عن الصحیحين فلذا لو تقيدنا عند الكلام عن المستخرجات بالصحیحين فلا حرج:

١- عدم الالتزام لطريقي الصحیحين: إن المخرج يخرج أحاديث الصحیح للبخاري مثلا، لكن بأسانيد لنفسه من غير التزام لطريق البخاري فيها لكن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شيخه وهكذا (٢٩).

٢٤- انظر: العلامة الشيخ طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ج١، ص ٣٤٨-٣٤٩.

٢٥- انظر: زين الدين أبو محمد عبد الرحيم بن أبي بكر العيني، شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص ٨٧.

٢٦- انظر: الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله ومحمد بن عبد الله بن فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط٢، ج١، ص ٦٨.

٢٧- انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص ١٩٦.

٢٨- انظر: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بدون سنة، ج١، ص ٦٩-٧٠.

٢٩- انظر: الحافظ محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير، تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار، تحقيق: محمد صبيحي بن حسن حلاق وعامر حسين، أبو زيد، مكتبة دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٤٠. ولفظه: "موضوع المستخرج أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم".

٢- عدم الالتزام لألفاظ الصحيحين: إن أصحاب المستخرجات لما التزموا الرواية من طرق أنفسهم فلا محيد لهم من التقييد بألفاظ رواياتهم دون النظر إلى ألفاظ الصحيحين، فلذا ترى أن الاختلاف بين المستخرجات والصحيحين وقع في اللفظ كثيرا وفي المعنى قليلا^(٣٠).

٣- عدم الالتزام ثقة الرواة: وهذا ما قاله الحافظ السخاوي أن أصحاب المستخرجات لا يلتزمون أن يخرجوا عن الرواة الثقات وليس جل قصدهم إلا العلو، يجتهدون أن يكونوا هم والمخرجون عليه سواء، فإن فاتهم فأعلى ما يقصدون عليه كما صرح به بعض الحفاظ مما يساعده الوجدان، وقد لا يتهيأ لهم علو فيوردونه نازلا.

وإذا كان القصد إنما هو العلو ووجدوه فإن اتفق فيه شرط الصحيح فذاك الغاية وإلا فقد حصلوا على قصدهم، فرب حديث أخرجه البخاري من طريق بعض أصحاب الزهري عنه مثلا، فأورده المخرج من طريق آخر ممن تكلم فيه عن الزهري بزيادة، فلا يحكم لها حينئذ بالصحة. وقد خرج الإسماعيلي في مستخرجه لإبراهيم بن الفضل المخزومي، وهو ضعيف عندهم، و أبو نعيم لمحمد بن الحسن بن زباله وقد اتهموه^(٣١).

فظهر مما سبق أن الصحيحين قد فاقا على مستخرجاتها لأجل شدة انتقائهما وتثبتهما في النظر على الرواة دون العلو المتمحض، وأما المستخرجات فالنظر فيها على العلو أو مما عدها دون ثبت الرواة وارتفاع مكانهم في الضبط والتيقظ، فلذا لا مقارنة بين الصحيحين وبين مستخرجاتها وهما أعلى مرتبة وأفضل مكانا.

المطلب الثاني: الكلام على مستدرك الحاكم:

مؤلفه الإمام أبو عبدالله، محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه - بفتح الحاء المهملة وسكون الميم ثم ضم الدال وفتح الواو وسكون الياء - بن نعيم بن الحاكم الضبي الطهماني النيسابوري الحاكم، المولود في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة.

٣٠- انظر: الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، ج ١، ص ٦٩ - ٧٠.

٣١- المرجع السابق، ج ١، ص ٧٠. وأيضًا قد قال فيما قبل (ج ١، ص ٦٦) "ويقع في صحيح أبي عوانة الذي عمله مستخرجا على مسلم أحاديث كثيرة زائدة على أصله، وفيها الصحيح والحسن، بل والضعيف أيضًا، فينبغي التحرز في الحكم عليها أيضًا". انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٦ - ٢٨٩ فإنه قال: "وقد رأيت بعضهم حيث يجد وأصل الحديث اكتفوا بإخراجه..." إلى آخره.

قد شرع في تحصيل العلوم في صغره مع والده، ثم تتلمذ على شيوخ نيشاپور، وارتحل إلى العراق وتفقه على شيوخه، ثم ترك الفقه متوجهاً إلى علوم الحديث فعاد إلى نيشاپور، ثم سافر منها إلى خراسان وما وراء النهر، ولازم العلماء وشامهم، وتولى القضاء في نيشاپور، ثم قلد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع، وفي ظهر يوم الأربعاء من صفر سنة خمس وأربع مائة دخل الحمام واغتسل، وخرج فقال آه، وقبض روحه وكان متزراً لم يلبس قميصه، فدفن عصر ذلك اليوم.

وقد أثنى عليه كل من جاء بعده، ولا يخلو كتاب من كتب الرجال والطبقات إلا وقد خص ذكره بأجمل الكلمات وأحسنها^(٣٢)، ومن مؤلفاته الجلية كتابه العظيم المستدرک الذي نحن بصدد الكلام عنه، فنقول:

الاستدراك:

أن يتتبع إمام إمام آخر في أحاديث فاته، ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه وأخرج عن رواها في كتابه أو عن مثله، ولذا يورد المستدرک - بكسر الراء - الأحاديث المتروكة في كتابه المسمى بـ: المستدرک - بفتح الراء - كما في الوسيط^(٣٣)، وقيل: المستدرک كتاب يشتمل على ما فات إيرادها في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابها^(٣٤).

وقد اعتنى الحاكم أبو عبد الله في المستدرک بضبط القدر الزائد على الصحيحين من الأحاديث الصحيحة التي تقع على شرطها، أو شرط أحدهما، أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما، ويقول الحاكم إثر كل حديث: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم"، وربما يقول: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وفي كل ذلك تبدو أسانيد المستدرک هي أسانيد قد خرج الشيخان أو أحدهما لرواها في صحيحهما^(٣٥).

٣٢- انظر: بعضها في مقدمة المحقق لكتاب المستدرک، ص ٨٧ وما بعدها. وانظر لترجمة الإمام الحاكم النيسابوري، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٢٤٨، وج ٥، ص ٤٧٢ - ٤٧٥، وسير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٦١ - ١٦٨، وتذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ١٠٤٦، والبدایة والنهاية لابن كثير، ج ١١، ص ٣٥٢ - ٣٥٧، وطبقات الشافعية للسبكي، ج ٤، ص ١٥٠ - ١٥٧.

٣٣- انظر: مقدمة المحقق لـ: مستدرک الحاكم، ج ١، ص ٧٧.

٣٤- انظر: أبو مازن أيمن عبد الفتاح، المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧ م، ص ٢٢٩.

٣٥- انظر: مقدمة المحقق لمستدرک الحاكم، ص ٧٨.

وكتاب الحاكم هذا لم يخنف في عالم المكنونات بل اشتهر صيته واعتنى به العلماء المحدثون بحثا وتحقيقا وتخريجا، كما اتخذوه تقديرا وتبجيلا وتعظيما، وهم قد أبدوا آراءهم في أحاديثه نقدا أو وفقا لما قاله الحاكم إثرها حسب ما توصلوا إليه خلال البحث والغور في هذا السفر الجليل، حتى قامت قائمة التعقبات والملاحظات لديهم على هذا التراث العظيم^(٣٦)، إلا أن الحق الذي قد ظهر عندهم بكل صراحة أن الإمام الحاكم النيسابوري لما أكمل كتابه المستدرک وبدأ في تنقيحه وتهذيبه وترفيعه إلى مستوى عال فما تقدم ولم يستمر كثيرا في عمله حتى أسرعته المنية وبقي الكتاب غير منقح وغير مهذب حسب ما رآه الإمام الحاكم، ولذا قال شيخ الإسلام: "وإنما وقع للحاكم التساهل، لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية. قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرک، إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، ... قال: والتساهل في القدر الممل قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده"^(٣٧). وهذا لا يبرأ به أن كتابه لما بقي غير منقح أصبح لا يعتد به، لأن الحاكم النيسابوري ليس رجلا كسائر الرجال، بل له فضل وشأن في هذا العلم، اتفق الأئمة كلهم على جلالته شأنه وطول باعه وعلو كعبه في هذا المضمار، فإنه تتلمذ على

٣٦- قد علق الحافظ ابن حجر على قول ابن الصلاح: "وزعم الماليني أنه ليس في المستدرک حديث على شرط الشيخين" حيث قال: أقول: حكى الحافظ أبو عبدالله الذهبي عن أبي سعد الماليني قال: "طلعت المستدرک على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطها". قرأت بخط بعض الأئمة أنه رأى بخط عبد الله بن زيدان المسكي قال: أملى على الحافظ أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي سنة خمس وتسعين وخمس مائة قال: "نظرت إلى وقت إملائي عليك هذا الكلام فلم أجد حديثا على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه إلا ثلاثة أحاديث:

١. حديث أنس "يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة"، (قال صاحب التعليق على كتاب النكت للحافظ: "لم أجد الحديث في المستدرک وهو في المسند لأحمد، ج ٣، ص ١٦٦).
٢. وحديث العجاج بن علاط لما أسلم، قال صاحب التعليق بعد ما حكى قصة إسلامه عن المصنف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٦٦ وطبقات ابن سعد، ج ٤، ص ٢٦٩، ولم أجد القصة في المستدرک.
٣. وحديث علي رضي الله عنه "لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع". وتعقب الذهبي قول الماليني فقال: "هذا غلو وإسراف وإلا ففي المستدرک جملة وافرة على شرطها وجملة كثيرة على شرط أحدهما وهو قدر النصف. وفيه نحو الربع مما صح سنده أو حسن وفيه بعض العلل وياقيه مناكير وواهيات وفي بعضها موضوعات قد أفردتها في جزء"، انتهى كلامه. وهو كلام مجمل... ثم أطال الحافظ في البحث وأسهب النفس، فراجع: النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٣١٢-٣١٤.

٣٧- انظر: السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص ١٨٢.

شيوخ وأكابر عصره، وكذلك تخرج على يده من غدا قدوة للناس في عصره واعترفوا كلهم لخبرته التامة ورسوخ قدمه في علوم الحديث وفنونه.

وأما من عزاه إلى التساهل فهو في كتابه المستدرک فحسب، وأيضاً أرادوا بعض الكتاب، لأن فيه أحاديث مستجمعة لشروط الصحيحين، وبعضها تستوفي شروط أحدهما. ولا ينسى أن سببه ليس قصر بابه في الفن وقلة علمه بالأحاديث بل سببه أنه ألف المستدرک في أواخر عمره ولم تدعه المنية لتنقيحه وتهذيبه، كما قال الحافظ ابن حجر: "والحاكم أجل قدراً، وأعظم خطراً، وأكبر ذكراً من أن يذكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه: أنه عند تصنيفه المستدرک كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره" (٣٨). وإليك ما قاله الإمام الذهبي في المستدرک: "وإلا فني المستدرک جملة وافرة على شرطها، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، وهو قدر النصف، وبقيّة نحو الربع مما صح سنده أو حسن، وفيه بعض العلل، وباقية مناكير وواهيات، وفي بعضها موضوعات قد أفردتها في جزء" (٣٩). وقد قال محمود مطرجي في مقدمته لطبعة المستدرک على الصحيحين: "أما الأحاديث التي صححها الحاكم على شرطها أو أحدهما... بصحتها فقد تجاوزت نصف المستدرک تقريباً، وقد أوردها الإمام الذهبي في التلخيص ووافقه على تصحيحها بالعبارات التي نطق أو صحح بها الحاكم أبو عبد الله... ويتوقف في كثير من الأحاديث عن التصحيح، ويتابعه الذهبي فيتوقف عن تصحيحها، وأحياناً يتعجب الذهبي لسكوت الحاكم عن تصحيحها فيصححها، أو قد تكون على شرط أحد الشيخين، أو أحياناً يتعقبها بالضعف أو الشواذ أو الجعالة (٤٠)، ومع هذه الوجوه السلبية من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فإن الأحاديث التي صححها الحاكم، تشكل تقريباً نصف الكتاب (٤١).

المطلب الثالث: في الكلام على مسند الإمام أحمد:

وقبل التصدي إلى الكلام على المسند أريد أن أقول: إن المصنفات على المسانيد تعتبر في المرتبة دون المصنفات على الصحاح والسنن، ويشهد لذلك بعض النصوص لأئمة هذا الفن:

- ٣٨- انظر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ج ٧، ص ٢٥٦-٢٥٧.
- ٣٩- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٣١٤.
- ٤٠- انظر: محمود مطرجي، مقدمة لمستدرک الحاكم، ص ٧٨.
- ٤١- المرجع السابق، ص ٨٠.

١- قال الخطيب البغدادي: مما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النسوي وأبي عيسى الترمذي وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم كتب المسانيد الكبار (٤٢).

٢- قال أبو عبد الله الحاكم: "هذه المسانيد التي صنفت في الإسلام على روايات الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مشتملة على روايات المعدلين من الرواة وغيرهم من المجروحين" (٤٣).

٣- قال الشيخ ابن الصلاح: "عادتهم أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به، فلذا تأخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب" (٤٤).

وسببه أن أصحاب المسانيد جل قصدهم جمع مرويات كل صحابي دون نظر إلى التيقن من ثبوتها والقطع بصحتها على حسب القواعد المقررة في هذا الفن. وقد أشار إليه الشيخ ابن الصلاح بقوله "غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به". وقال الحافظ ابن حجر: "من يصنف على المسانيد فإن ظاهر قصده جمع حديث كل صحابي على حدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا" (٤٥).

ثم قد اخترنا مسند الإمام أحمد من بين المسانيد للموازنة مع الصحيحين وإن كان فيها بعض ما التزم أصحابها الاقتصار على الأحاديث الصحيحة الصالحة للحجة كالضياء المقدسي في كتابه القيم الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين (٤٦)، فلم نوردها لتأخر مكانتها عن مرتبة هذا السفر

٤٢- انظر: الحافظ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج ٢، ص ١٨٥.

٤٣- انظر: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تحقيق: أحمد بن فارس السلولي، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ص ٦٢.

٤٤- انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص ١٠٩.

٤٥- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٤٧.

٤٦- وقد أشار الحافظ السخاوي أيضاً إلى أن الضياء المقدسي من بين أصحاب المسانيد هو الذي التزم الاقتصار على إيراد ما يصلح للاحتجاج فقال: وكذا من مظان الصحيح الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ، وهي أحسن من المستدرک، لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب لم يكمل تصنيفها. انظر: فتح المغيب، ج ١، ص ٦٦، وقال أيضاً في ج ٣، ص ٤٨١: "ولكن اقتصر ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء في المختارة على إيراده في صحاحهم... إلخ".

الجليل (٤٧). لأن المسند للإمام أحمد أصح المسانيد كلها وأشدّها اقتصاراً على الصحاح وأقلّها متصديداً إلى الضعاف. ولقد صرح الحافظ ابن حجر فقال: "لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأنقن رجالاً من غيره" (٤٨). وقال أيضاً: "والحق أن أحاديثه غالبها جيد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد" (٤٩) وقال الهيثمي: "مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره" (٥٠) وهو أوعب وأجمع المسانيد المؤلفة في تاريخ الإسلام. يقول الحافظ ابن كثير: "يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم أبو داود، الترمذي، النسائي وابن ماجه" (٥١). كذلك قال الإمام الذهبي: "ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا المسند" (٥٢).

ألّفه إمام أهل السنة والجماعة وأحد الأئمة الأربعة المتبوعين، والذي قد اتفقت كلمة المسلمين على جلالته وقدره وعظمته شأنه الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ رحمه الله تعالى. قد أثنى عليه العلماء قديماً وحديثاً، منهم الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال: "خرجت من بغداد وما خلفت بها رجلاً أفضل، ولا أعلم، ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل" (٥٣). لقد أولى علماء المسلمين مسند الإمام أحمد عناية عظيمة واحترافاً ظاهراً، قراءة وإقراء، ورواية وسماعاً، وتأليفاً حوله بغية تيسيره للناس، وتقريبه لهم، فمنهم: من رتب أسماء صحابته كابن عساكر، ومنهم من رتب على أسماء الصحابة ورتب الرواة كذلك على غرار كتب الأطراف كأبي بكر بن المحب، ومنهم من رتب على أبواب صحيح البخاري كالإمام علي بن

-
- ٤٧- انظر: دخيل بن صالح اللحيان، المسانيد: نشأتها وأنواعها وطريقة ترتيبها، على الرابط التالي:
<http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=4791>
- ٤٨- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٤٧.
- ٤٩- انظر: العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م، ج ١، ص ٢٤٠.
- ٥٠- حكاة السيوطي في تدريب الراوي، ص ٢٦٥.
- ٥١- انظر: ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٥.
- ٥٢- الحافظ شمس الدين الجزري، المصعد الأحمدي في مسند الإمام أحمد، في مقدمة طبعة الشيخ أحمد شاكر، ص ٣٦.
- ٥٣- انظر: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: صالح السمر تحت إشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م، ج ١١، ص ١٩٥.

زكنون، ومنهم من رتب أطراف حديثه على حروف المعجم كالحافظ ابن حجر، ومنهم من اختصره كالسراج بن الملقن، ومنهم من شرح غريبه كأبي عمر الزاعد (غلام ثعلب)، ومنهم من أعرب ما أشكل من ألفاظه كالسيوطي، منهم من أفرد زوائده كالحافظ نور الدين الهيثمي، ومنهم من رتب أحاديثه على الأبواب كأحمد البنا الساعاتي.

وأما شرحه فلا أعلم له شرحاً على المعنى المعروف في الشروح إلا أن لأبي الحسن السندي المتوفى ١١٣٩هـ حاشية نفيسة كما وصفها محققو المسند. وأضافوا: "وقد تضمنت تعليقات لطيفة اقتصر فيها على ما ذكر ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ، وأيضاً الغريب، والإعراب، وما إلى ذلك". قلت: ولعل السبب وراء عدم وجود شروح لهذا المسند العظيم أمران: ضخامة الكتاب وغزارة أحاديثه التي قاربت - بالمكرر - ثلاثين ألف حديث. ثانيهما: عدم ترتيب الكتاب على أبواب الفقه مما ييسر شرحه والتعامل معه على الوجه المعروف في شروح المصنفات (٥٤).

درجة أحاديث المسند:

وللعلماء في درجة أحاديث مسند الإمام أحمد ثلاثة آراء نذكرها فيما يلي:

الأول: أن كل ما في المسند من الأحاديث مقبول وحجة، وهذا مذهب أبي موسى المدني الحافظ، حيث قال: وهذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأً ومستنداً على ما أخبرنا والذي وغيره رحمهما الله تعالى أن المبارك ابن عبد الجبار أبا الحسين كتب إليهما من بغداد أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي قراءة عليه حدثنا أبو حفص عمر بن محمد بن رجاء حدثنا موسى بن حمدون البزار قال قال لنا حنبل بن إسحاق: جمعنا عمي لي ولصالح ولعبد الله وقرأ علينا المسند وما سمعنا منه يعني تماماً غيرنا وقال لنا إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه فإن كان فيه إلا فليس بحجة (٥٥). وقال أيضاً: ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه إسناداً وامتناً ولم يورد فيه إلا ما صح عنده على ما أخبرنا أبو علي سنة خمس قال حدثنا أبو نعيم وأخبرنا ابن الحصين قال أخبرنا ابن المذهب قال أخبرنا القطيعي قال حدثنا عبد الله قال حدثني أبي قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن

٥٤- راجع الرابط التالي: <http://www.sahab.net/forums/?showtopic=132637>

٥٥- انظر: خصائص المسند، في مفتتح مسند أحمد لطبعة الشيخ شاكر، ص ٢٤-٢٥.

أبي التياح قال سمعت أبا زرعة يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يهلك أمتي هذا الحي من قريش، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم، قال عبد الله، قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني قوله اسمعوا وأطيعوا، وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فقال: عليه ما قلناه، وفيه نظائر له، وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول قلت لأبي رحمه الله تعالى: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند؟ فقال: عملت هذا الكتاب إماما إذا اختلف الناس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعوا إليه، قال أبو موسى: ولم يخرج إلا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته^(٥٦). قلت: وهذا هو رأي الحافظ أبي العلاء الهمداني شيخ أبي موسى المدني كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥٧).

والثاني: أن المسند يشتمل على الصحيح والضعيف بل والموضوع، وهذا مذهب ابن الجوزي والعراقي. وقد ذكر ابن الجوزي في كتابه الموضوعات تسعة وعشرين حديثا من المسند وحكم عليها بالوضع، وزاد الحافظ العراقي عليها تسعة أحاديث من المسند وحكم عليها بالوضع كذلك. قال الحافظ العراقي: "ولا نسلم ذلك، والذي رواه عنه أبو موسى المدني أنه سئل عن حديث فقال انظروه فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة. فهذا ليس بصريح في أن كل ما فيه حجة بل ما ليس فيه ليس بحجة. قال: على أن ثم أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيحين وليست فيه. ومنها حديث عائشة في قصة أم زرع. قال: وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها في جزء ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع"^(٥٨). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وليس كل ما رواه يكون صحيحا، ثم إن في هذا الكتاب زيادات من روايات ابنه عبد الله وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه وهذه الزيادات التي

٥٦- انظر: المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.

٥٧- انظر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، تحت إشراف إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ١٣٢.

٥٨- انظر: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، تحقيق وتعليق: محمد راغب الطباخ، مكتبة دار الحديث، القاهرة. ط ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص ٤٣-٤٤.

زادها القطيعي غالبها كذب" (٥٩). وقال أيضًا: "وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في السنن... ثم زاد ابن أحمد زيادات، وأبو بكر القطيعي زيادات. وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة" (٦٠). فاستخلص من هذا التفصيل أن ما أملاه الإمام أحمد نفسه في المسند فلا يوجد فيه حديث موضوع ولا نجد أحدا ادعى ذلك. وأما مرويات ابنه عبدالله فادعى فيها العراقي وابن الجوزي بأنه يوجد فيها بعض الموضوعات. وقد ذكر ابن الجوزي في كتابه الموضوعات تسعة وعشرين حديثا منه، وزاد العراقي عليها تسعة أحاديث، وجمعها في جزء (٦١).

٥٩- أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٦م، ج ٥، ص ٢٣.

٦٠- المرجع السابق، ج ٧، ص ٩٧.

٦١- وقد أعد الأخ محمد رفيق الصادق الطالب بقسم الحديث والسيرة النبوية بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة العلامة إقبال المفتوحة إسلام آباد بحثا لنيل درجة الماجستير تحت إشراف الدكتور علي أصغر چشتی حفظه الله بعنوان "الروايات الموضوعية عند ابن الجوزي في مسند الإمام أحمد"، وقال في مقدمته: "ونظراً لأهمية هذا الموضوع وحاجته للدراسة، وتوضيحا للحقيقة قمت بدراسة هذه الأحاديث المتقدمة - المحكومة بالوضع - من قبل الحافظ العراقي والإمام ابن الجوزي رحمهما الله فبلغت ٤٦ حديثا، قمت بدراستها وخرجتها وذكرت أقوال العلماء فيها ثم الحكم النهائي على هذه الأحاديث من خلال أقوال العلماء فيها. فلم يثبت من هذا العدد الحكم بالوضع إلا حديثين. وبذلك تبين للدارسين للمسند أن انتقادات هؤلاء الأئمة لأحاديث المسند في غير موضعها... إلى آخره. وقال الحافظ السيوطي: وقد ألف شيخ الإسلام (الحافظ ابن حجر) كتابا في رد ذلك سماه القول المسدد في الذب عن المسند قال في خطبته: فقد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهي في مسند أحمد ذبا عن هذا التصنيف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم وجعله إمامهم حجة يرجع إليه ويعول عند الاختلاف عليه ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة وأضاف إليها خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه وأجاب عنها حديثا حديثا قلت (القائل السيوطي): وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي وهي فيه وجمعها في جزء سميته الدليل الممهد مع الذب عنها وعدتها أربعة عشر حديثا. انظر: تدريب الراوي، ص ٢٦٤. وقد ادعى الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بأنه لا زوائد للقطيعي في مسند أحمد وألف في ذلك رسالة سماها: الذب الأحمدي عن مسند الإمام أحمد، على الرغم من تصريح ابن تيمية وأمثاله بوجود ذلك. وعلى كل فالمسألة تقتضي بحثا تاما وممارسة طويلة.

الثالث: أن فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن، وليس فيه موضوع، وقد ذهب إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام الذهبي والحافظ ابن حجر والسيوطي وآخرون. قال ابن تيمية: وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في السنن كما مر.

ومن خلال اختلاف العلماء في أنه هل يوجد حديث موضوع في المسند أم لا؟ يتبين أنه لا خلاف بينهم أن فيه بعض أحاديث الضعاف، وهذا كما نص عليه غير واحد من العلماء. حكى الحافظ ابن حجر عن شيخه العراقي أنه قال: "إن فيه - أي: في المسند - أحاديث ضعيفة كثيرة، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة" (٦٢). وقال: الحافظ الذهبي: "... وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن ولا الإسناد" (٦٣). وهذا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الذي ألف رسالة مستقلة في أنه لا يوجد حديث موضوع ولا أي حديث للقطيعي في المسند (٦٤) لم يدع بنفي الأحاديث الضعيفة عن المسند. وقال ابن القيم رحمه الله: "والإمام أحمد لم يشترط في مسنده الصحيح، ولا التزمه، وفي مسنده عدة أحاديث سئل عنها هو فضغفها بعينها، وأنكرها" (٦٥)، ثم ساق ابن القيم بعض تلك الأحاديث وتكلم عليها (٦٦).

علاوة على ما تقرر من أن درجة المسانيد تقع بعد السنن لما يتقن بوجود بعض الأحاديث الضعيفة في المسند للإمام أحمد، إذن لا يرتقي مسند الإمام في الصحة والقوة إلى درجة الصحيحين، لكن

٦٢- انظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تحقيق وطبعة: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ، ص ٤.

٦٣- انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: محمد البجاوي، مكتبة دارالمعرفة، بيروت، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٤م، ج ١، ص ٥١٢.

٦٤- ورسالته مسماة ب: "الذب الأحمدي عن مسند الإمام أحمد"، طبعة دار الصديق، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦٥- انظر: ابن قيم الجوزية، كتاب الفروسية، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٧م، ص ١١٨.

٦٦- المرجع السابق، وقد حكى فيما قبل في (٦٢) قول من يخالفه حيث قال: "وهو حديث جيد الإسناد، من الكفاية في الاحتجاج به رواية هذا الإمام له، وعلى المانع إبداء ما يوجب عدم الاحتجاج". وقال في (٩٨): "ويكفي سكوت الإمام أحمد عنه بعد إخراج له، وبنائوه مذهبه عليه، وهذا يدل على صحته عنده. وقد قال الحافظ أبو موسى المدني: "إن ما خرجه الإمام أحمد في المسند فهو صحيح عنده". ثم تصدى الحافظ ابن القيم لرد هذا القول وعقد لهذه المسألة بابا مستقلا فراجع ص ١١٨-١٢٣.

لا ينبغي التغاضي أو التناسي من سبب واعتذار أصحاب المسانيد لوجود الأحاديث الضعيفة فيها من أن بغيتهم جمع أحاديث كل صحابي على حدة دون النظر إلى القطع بثبوتها أو تنزيلها منزلة القواعد المتينة والأصول الرصينة العالية لهذا الفن.

المبحث الثاني: المفاضلة بين صحيح الإمام البخاري والإمام مسلم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال العلماء في المفاضلة بين الصحيحين:

اختلف فيه أهل العلم وانقسموا إلى ثلاثة آراء.

الرأي الأول: فقال بعض أهل المغرب: صحيح مسلم أفضل. وأخرج ابن الصلاح عن النيسابوري أنه قال: "ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في الحديث" (٦٧).

الرأي الثاني: وحكى ابن الملقن عن بعض المتأخرين أنها يتساويان في الدرجة ولا يترجح أحدهما على الآخر. قال الإمام الزركشي: "وإليه ميل القرطبي في مختصر البخاري إذ قال: والأولى أن لا يقال في أحدهما أولى بل هما فرسا رهان وليس لأحدهما بمسابقتهما يدان، انتهى" (٦٨).

الرأي الثالث: وهو رأي الجمهور والأكثر من المحدثين، وهم يقولون: أن صحيح البخاري أفضل وأرجح من الكتب كلها وهو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى (٦٩).

المطلب الثاني: أوجه أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم والتعقيب عليها، وفيه خمسة فروع:

وأمتن وأحسن ما ذكره العلماء من وجوه الترجيح لـ: صحيح البخاري على صحيح مسلم هو ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى (٧٠)، وقد جمعه ورتبه بنسق واضح وطريقة سهلة العلامة الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي رحمه الله تعالى في رسالته الغراء مقدمة لصحيح البخاري، فنذكر كلامه ثم تتبعه بنقول من قال خلاف ما ذكره الشيخ رحمه الله، ولا نريد بذلك الاستخفاف في شأن أي منهم. فإنهم ساداتنا وعلماؤنا وأكابرنا، نقتدي بقدموتهم ونحتذي بحذوهم. وإنما جعلنا بيانه وتحريره محورا لهذا البحث والدراسة لحسن صيغته واشتاله على شتات ما ذكره الآخرون مبعثرة هنا وهناك مع ما أضاف إليها من وجوه أخرى.

٦٧- انظر: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص ٦٨-٦٩.

٦٨- انظر: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج ١، ص ١٧٠.

٦٩- نفس المرجع، وانظر: العلامة المحدث الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، مقدمة لصحيح البخاري، ضمن كتابه

تحفة القارى بحل مشكلات البخاري، مكتبة عثمانية، لاهور، بدون سنة الطبع، ص ٢١.

٧٠- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٦-٢٨٩.

قال الشيخ رحمه الله: "ولهذا العبد المذنب عفا الله عنه قصيدة في شأن هذا الكتاب وهي هذه:

أصح كتاب بعد تنزيل ربنا	صحيح البخاري ثم يتلوه مسلم
وهذا هو القول المحقق عندهم	وبالله هل يرتاب في ذلك مسلم
أصح أحاديث وأوفى لطائفنا	محير أفكار إذا ما يترجم
وأحسن ترتيبا إذا ما يبوب	فلله عقد من لآل منظم
أسانيده مثل النجوم ثواقبا	بها حفظ دين الله والجهل يرحم
ومن كل فن فيه علم وحكمة	فلله كنز للعلوم مختم
وعنه روى تسعون ألف صحيحه	فحسبك هذا الفضل إن كنت تفهم
كتاب به يسقي الأنام ويمطر	ويتلى لرفع النائبات ويختم
جزاه إله العرش عن كل مسلم	مدى الدهر ما يتلى البخاري ومسلم
ونحن بنوه في الحديث وإنه	لوالدنا والله بالمجد معلم
فيا رب ألحقنا به إذ وعدتنا	كما يلحق الأذنى بمن هو أكرم
ومن فضلك اللهم يا مالك الورى	نرجى نوالا فوق ما نتوهم" (٧١)

ثم قال: "وقد ذكرت لترجيح البخاري في هذه الأبيات وجوها، وهي كما يلي:

الفرع الأول:

الوجه الأول إن أحاديثه أصح من أحاديث مسلم. وهذا ما استند إليه غير واحد ممن رجح صحيح البخاري على صحيح مسلم. وفي الأصل إن الوجوه الأخر تتنوع من هذا الوجه، أو هي تطوير وتوسعة له".

المناقشة: إن كان المراد من الأصحية أن جميع روايات الصحيح للبخاري أصح من جميع روايات الصحيح المسلم فهذا لا يصح كما هو الظاهر، لأن بعض روايات البخاري أيضًا لا تخلو عن كلام أهل الفن، فتلك الروايات أنى تصل إلى درجة أحاديث مسلم التي لا مجال للكلام فيها. وإن كان المراد أن الروايات الصحيحة التي لم يتكلم فيها في صحيح البخاري أصح بالنسبة إلى الروايات غير المتكلم فيها في صحيح مسلم، فأقول: هذا قريب وشبيه بما سيذكره تحت الوجه الرابع فسيأتي الكلام هناك إن شاء الله تعالى.

الفرع الثاني:

الوجه الثاني لرجاحة صحيح البخاري ومناقشته: أنه أجمع و أشمل للطائف الحكم والاستنباطات الفقهية والنكت الغربية والفوائد البديعة، وشهد لذلك تراجمه التي حيرت العقول والأفكار. قال الزركشي: الثالث، أي من الأمور الثلاثة التي يفضل بها صحيح البخاري على صحيح مسلم: استنباطه المعاني الصحيحة والفقه الدقيق مسبوكا في التراجم، وأما مسلم فلم يصنع ذلك، بل الذي ترجمه أبوابه القاضي عياض، قاله ابن دحية في مرج البحرين (٧٢).

المناقشة: وهذا مما لا ينتهض حجة في هذا المقام، لأن الفوائد والحكم والاستنباطات الفقهية شيء والاستناد وقوة الأسانيد شيء آخر، ومنزلة الكتاب فيما يتعلق بأمر الصحة لا تترقى بالاستنباطات الفقهية مهما كانت عميقة والفوائد مهما كانت بديعة.

الفرع الثالث:

الوجه الثالث لرجاحة صحيح البخاري ومناقشته: إن ترتيب كتبه وأبوابه أحسن من ترتيب مسلم كما لا يخفى على من اشتغل بالكتابين.

قلت: ليس المراد من قوله هذا هو حسن وضع الكتب والأبواب، بل المراد منه اشتماله على أكثر الموضوعات وإحاطته لجل جوانب الحياة البشرية. ولا شك أن شموله وتضمنه هذا لأكثر الموضوعات بل العلوم والفنون يزيد في فضله وشأنه لكن منزلة الكتاب فيما يتعلق بأمر الصحة لما كانت منوطة بشأن الرواة وليست لها علاقة مع كثرة موضوعات الكتاب وقلتها فهي لا تنتهض حجة في مقام الترجيح الذي استوى أساسه على الصحة لا على الفضل فحسب. ولك أن تلاحظ ما ذكره العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله حيث قال: "ولم يتصد مسلم لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليوب عليها حتى لزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة تبعا لا مقصودا... وقال بعض شراح البخاري بعد أن بين رجحانه - أي رجحان صحيح البخاري - على ما سواه من كتب الحديث من جهة الصحة: وأكثر ما فضل به كتاب مسلم عليه أنه يجمع المتون في موضع واحد ولا يفرقها في الأبواب ويسوقها تامة ولا يقطعها في التراجم ويحافظ على الإتيان بألفاظها ولا يروي

بالمعنى ويفردها ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق^(٧٣) ولنعم ما قال الناظم:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لسدي وقالوا: أي ذين تقدم
فقلت لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم^(٧٤)

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: "حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابورين فلم يبلغوا شأوه"^(٧٥). وقال الزركشي: "اختص مسلم بأنه أحسن الأحاديث مساقاً، وأكمل سياقاً وأقل تكراراً، وأتقن اعتباراً، بجمعه طرق الحديث في مكان واحد إسناداً ومنتناً، فيذكر المجمل ثم المبين له، والمشكل ثم الموضح له، والمنسوخ ثم الناسخ له، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه وتحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، خلاف البخاري، فإنه يفرق طرق الحديث في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها ما يذكره في غير باب الذي يسبق إليه الفهم أنه فيه أولى، فيصعب على الطالب جمع طرقه، والوقوف على ألفاظه والإحاطة بمعناه"^(٧٦).

الفرع الرابع:

الوجه الرابع لرجاحة صحيح البخاري ومناقشته: إن كتاب البخاري أقوى أسانيد وأتقن رجالاً وأشد اتصالاً، وقد ذكروا لذلك وجوها:

١- أن الإمام مسلماً كان مذهبه أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال عند ثبوت المعاصرة بين المعنعن ومن عنعن عنه وإن لم يثبت تلاقيهما ما لم يكن مدلساً. والإمام البخاري لا يجعله في حكم الاتصال حتى يثبت اللقاء والاجتماع ولو مرة... إلى آخره. وأما الإمام مسلم فإنه يكتفي

٧٣- انظر: الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص ٧١٧.

٧٤- انظر: عمر بن محمد بن فتوح البيهقي الدمشقي، المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث مع شرح العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر، مكتبة دار الثريا للنشر، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، ص ٤٢.

٧٥- انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٧هـ، ج ١٠، ص ١٢٧.

٧٦- انظر: الزركشي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨.

بشوت المعاصرة والإمام البخاري لا يجعله في حكم الاتصال حتى يثبت اللقاء والاجتماع، فعلى هذا تأكد اتصال رواية الصحيح للبخاري فترجح.

التعقيب عليه: قلت أولاً: اختار مسلم في مسألة الحديث المعنعن ما خالف فيه شيخه الإمام البخاري^(٧٧)، وظاهر رأيه وإن كان يتبادر منه علو مذهب البخاري وشدة شرطه لكن لا أثر حتى يعتمد عليه، لأن الاشتراط بثبوت اللقاء لا فائدة له في الخارج لأن ثبوت اللقاء مرة واحدة لا يستلزم سماع كل خبر وكل حديث. وقد اعترف الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي رحمه الله بأن هذا اعتراض قوي. ثم تصدى للجواب عنه فقال: "فإن ثبوت اللقاء ولو مرة يؤكد الاتصال ويضعف احتمال الإرسال، والراوي إذا ثبت له لقاء من روى عنه مرة لا يجري في رواياته احتمال أن لا يكون سمع منه لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلساً والمسألة مفروضة في غير المدلس، والله اعلم"^(٧٨).

قلت: أجب عن هذا الوجه العلامة المحدث الشيخ شبير أحمد العثماني رحمه الله حيث قال: "فهذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الإرسال في صورة المعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع فإنه تدليس حقيقة كما قرنا. ولعل مسلماً رحمه الله يسميه تدليسا وإن سماه بعضهم إرسالاً خفياً بل أشد وأشنع من التدليس كما قال ابن عبد البر. والنزاع إنما كان في غير المدلس، فمحض الاصطلاح من البعض لا يتغير به أحكام القبول والرد ولا يتبدل به الحقيقة"^(٧٩).

-
- ٧٧- لا يسعنا في هذا المقام لنبحث عن هذه المسألة بالتفصيل، نعم تجدر بنا الإشارة إلى بعض أهم ما ألف فيها:
١. إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، للشيخ الشريف حاتم بن عارف العوني.
 ٢. السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السنن المعنعن، للشيخ ابن رشيد الفهري، المتوفى ٧٢١هـ.
 ٣. موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السنن المعنعن للمتعاصرين، للشيخ خالد منصور عبد الله الدريس.
- والتتمة الثالثة "في بيان مذهب الإمام مسلم في الحديث المعنعن بشرطه وبيان المعنى بالنقد والرد في كلامه" من التتات الخمس المحال عليها في التعليق على الموقظة، للشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله من ص ١١٥-١٤٠.
- ٧٨- والمحدث الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، مقدمة لصحيح البخاري، ضمن كتابه: تحفة القارى بحل مشكلات البخاري، ص ٢٢.
- ٧٩- انظر: العلامة المحدث الشيخ شبير أحمد العثماني، مقدمة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج ١، ص ١١١، راجعه تجد هناك نقائس الفوائد.

- ٢- أن الإمام البخاري يخرج عن الطبقة الأولى... أصولاً، وعن الطبقة التي تليها... انتخاباً من غير استيعاب. والإمام مسلم يخرج عن الطبقة الثانية أصولاً واستيعاباً.
- ٣- أن الذين انفرد لهم البخاري بالإخراج دون مسلم أربع مائة وثلاثون رجلاً، والمتكلم فيهم بالضعف ثمانون رجلاً فحسب. والذين انفرد لهم مسلم دون البخاري ست مائة وعشرون رجلاً، والمتكلم فيهم بالضعف مائة وستون رجلاً... إلى آخره، فالرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري أقل منهم في صحيح مسلم.
- ٤- أن الذين انفرد لهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثرت تخريج منهم بخلاف مسلم فإنه أكثر التخرير منهم.
- ٥- أن الذين انفرد لهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين جالسهم ورأى أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من رديئها بخلاف مسلم.
- التعقيب: إن الجرح والتعديل أمر اجتهادي، لأنه مبني على غلبة الظن، قال الحافظ ابن حجر: "تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا، لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد" (٨٠)، وعقبه الشيخ التهانوي حيث قال: "ولا يلزم من رجحان الاحتمال في جانب واحد، رجحانه فيه عند غيره أيضاً" (٨١)، ويقول الحافظ أيضاً: "أن البخاري في المنزلة التي رفعه الله إليها في هذا الفن، وهو أحد الأئمة في الجرح والتعديل، بل معدود من أعدلهم قولاً فيه، وأكثرهم تثبيتاً، فإذا اختار توثيق رجل، اختلفت كلام غيره في جرحه وتعديله، لم يكن كلام غيره حجة عليه، لأنه إمام مجتهد" (٨٢) فلما كان البخاري لا يلزم عليه اتباع غيره في الجرح أو التعديل كان الإمام مسلم أيضاً يحق له بأن لا يقلد غيره في هذا الباب لتمكنه وتفوقه وحيازته على مكانة الاجتهاد. ويقول الإمام ابن المهام: "وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة متكلم فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط، حتى من اعتبر شرطاً

٨٠- انظر: العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، باب إثم المار بين يدي المصلي، ج ١، ص ٦٩٦.

٨١- انظر: العلامة الشيخ ظفر أحمد العثاني، قواعد في علوم الحديث مقدمة إعلاء السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراچی، ص ٥١.

٨٢- انظر: العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى الفرقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ج ١، ص ١١.

وألغاه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط مكافئاً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه الآخر... إلى آخره" (٨٣). وقد حشد الشيخ ظفر أحمد العثماني رحمه الله تعالى غرر نقول العلماء ودررها في كتابه قواعد في علوم الحديث تصرح على أن الجرح والتعديل أمر اجتهادي. وقال: "وتصريحات أئمة الحديث على كون الجرح والتعديل أمراً اجتهادياً أكثر من أن تحصى، ولعل فيما ذكرناه كفاية، فلا يلزم من صحة الحديث عند واحد صحته عند الآخر، ولا من ضعفه عنده ضعفه عند غيره، فافهم ولا تكن من الغافلين" (٨٤).

فإذن لما تقرر أن الجرح والتعديل أمر اجتهادي ولا يلزم من صحة الحديث أو ضعفه عند واحد صحته أو ضعفه عند الآخر فالرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم هم ثقات ويجوز الأخذ عنهم حسب اجتهاد الإمام مسلم، فلا عيب عليه في أخذه عنهم أو عن غيرهم ممن لم يتكلم فيهم أصلاً فعلى هذا لا يرد الاعتراض بالوجه الثالث...، وسواء أخذ عنهم الإمام مسلم استيعاباً أو انتخاباً فاندفع ما ذكر في الوجه الأول...، وسواء أكثر التخريج عنهم أو لم يكثر فلا يعترض بالوجه الرابع...، وسواء كانوا من شيوخ الإمام مسلم أو ممن تقدم عصرهم فاندفع ما قيل في الوجه الخامس، وبهذا أمكن الجواب عن الوجه الأول من الوجوه الخمسة لترجيح البخاري على صحيح مسلم بأن هؤلاء الرواة لما كانوا ثقات عند مسلم صالحى الاحتجاج فلا تقل رتبة صحيح مسلم، لأن هؤلاء الرواة وإن تكلم فيهم غير مسلم فذاك رأيهم ولا يلزم منه ضعفهم في نفس الأمر. وإن قيل: أخذ الرواية عن من لم يتكلم فيه أصلاً خير ممن تكلم فيه وإن لم يكن ضعيفاً في نفس الأمر. قلت على وجه الإلزام: إن اعتناء الإمام مسلم بالألفاظ النبوية أثناء التحديث أمر معروف والإمام البخاري ربما يروي بالمعنى - وإن كان المعنى لا يتغير - لكن تلك الألفاظ لا تصل إلى رتبة الألفاظ النبوية، فعلى هذا لم لا يقال بأصحية صحيح مسلم على صحيح البخاري وأرجحيته عليه. قال الإمام النووي: "عاب عابون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح. ولا عيب عليه في ذلك بل جوابه

٨٣- انظر: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، المعروف بابن المهام الحنفي، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ج ١، ص ٤٦٢، باب النوافل، تنمة: مسألة الركعتين قبل المغرب.

٨٤- انظر: العلامة الشيخ ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث مقدمة إعلاء السنن، ص ٥٥، وراجع نفس المرجع لتصريحات الأئمة من ص ٤٩-٥٥.

من أوجه ذكرها الشيخ أبو عمرو بن الصلاح:

أحدها: أن يكون ذلك في من هو ضعيف عند غيره ثقة عنده^(٨٥). وروي عنه أنه قال: "ما وضعت شيئاً في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة"^(٨٦).

ثانيها: أن يكون ذلك واقعا في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة والاستشهاد فيما أخرجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق وبقية بن المخلد ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر اليعمرى والنعمان بن الراشد وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

ثالثها: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب فذكر أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين والمائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخراً ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

رابعها: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيماً^(٨٧)، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكان ذلك وقع منه على حسب حضور النشاط وغيبته". انتهى ما قاله الإمام النووي^(٨٨).

٨٥- وقال ابن الصلاح: "ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل، وهذا تقديم للتعديل على الجرح، لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب، فإنه لا يعمل به". انظر: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقوط، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤هـ/١٩٠٤م، ص ٩٤.

٨٦- انظر: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص ٦٨، والذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٤هـ، ج ٢، ص ٥٩٠.

٨٧- انظر لتنصيب الإمام مسلم هذا: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص ٩٨.

٨٨- انظر: الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، المعروف بالنووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مؤسسة قرطبة، ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج ١، ص ٤٧-٤٨.

الفرع الخامس:

الوجه الخامس لرعاية صحيح البخاري ومناقشته: أن كتاب البخاري جامع لجميع فنون السنة كما تقدم بخلاف مسلم فإنه ليس بجامع، ولذا لم يطلق لفظ "الجامع الصحيح" على كتاب مسلم إلا ما ذكر في ترجمة الفيروز آبادي صاحب القاموس أنه قرأ صحيح مسلم في ثلاثة أيام بدمشق وأنشد:

قرأت بحمد الله جامع مسلم بجوف دمشق جوف الإسلام

وأجاب عنه في مقدمة فتح الملهم حيث قال: "ولعل سبب هذه القلة قلة الأحاديث الواردة فيه المستجمعة لشروط مسلم رحمه الله، وأكثر ما يورده البخاري وغيره في أبواب التفسير إما أحاديث قد ذكرت مراراً في سائر أبواب الكتاب لشدة مناسبتها بتراجمها ثم كررت في كتاب التفسير، وإما آثار موقوفة وأقوال لغوية غير مرفوعة وما دون ذلك قليل. ومسلم رحمه الله متجنب عن التكرار ومتباعد عن نقل الأقوال والآثار التي ليست بمسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلهذا قل مادة التفسير في بابه، والله أعلم" (٨٩).

المبحث الثالث: في المفاضلة بين صحيح البخاري والموطأ للإمام مالك:

المطلب الأول: أقوال العلماء في المفاضلة بين صحيح البخاري والموطأ للإمام مالك:

قال جماعة من أهل العلم وعلى رأسهم الحافظ أبو عمرو بن الصلاح والحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي والحافظ ابن حجر وأمثالهم رحمهم الله تعالى: صحيح البخاري أفضل. وعند جماعة من أهل العلم أن الموطأ هو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وأفضلها، وفي طليعة من اختار هذا القول الإمام المطلبي الشافعي رضي الله عنه والحافظ مغلطاي والإمام الشاه ولي الله الدهلوي وغيرهم رحمهم الله (٩٠). قال الحافظ مغلطاي معلقاً على قول ابن الصلاح: "أول من صنف الصحيح البخاري وتلاه مسلم: غير جيد، وإن كان قد قاله قبله غيره، لأن مالكا رحمه الله بلا خلاف بين المحدثين صنف الصحيح قبله" (٩١). وقال ابن العربي: "اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب" (٩٢). وقال الإمام الشاه ولي الله الدهلوي: "وتيقنت أنه لا يوجد الآن

٨٩- انظر: العلامة المحدث الشيخ شبير أحمد العثماني، مقدمة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٩٣.

٩٠- انظر لرأي الإمام الشافعي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٠٨.

٩١- انظر: الحافظ علاء الدين مغلطاي، إصلاح كتاب ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين بن جمال البكاري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٧٦.

٩٢- انظر: الإمام القاضي الحافظ محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، تصوير دار الكتب العلمية من الطبعة المصرية القديمة، بيروت، بدون سنة الطبع، ج ١، ص ٥.

كتاب ما في الفقه أقوى من موطأ الإمام مالك، لأن الكتب تتفاضل في ما بينها إما من جهة فضل المصنف أو من جهة التزام الصحة أو من جهة شهرة أحاديثها أو من جهة القبول لها من عامة المسلمين أو من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة ونحوها، وهذه الأمور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال بالنسبة إلى جميع الكتب الموجودة على وجه الأرض الآن" (٩٣).

المطلب الثاني: وفيه فرعان:

الفرع الأول:

تفضيل الإمام الشافعي الموطأ على سائر الكتب بعد كتاب الله تعالى. قال الإمام الشافعي رحمه الله: "ما بعد كتاب الله عز وجل أصح من كتاب مالك رحمه الله" (٩٤).

فقال جمع من أهل العلم في تطبيق بين هذا القول وبين ما يروونه: أن الإمام الشافعي رحمه الله قال ذلك قبل وجود الصحيحين. واستند إلى هذا التطبيق جل من جاء فيها بعد (٩٥). قال الراقم غفر الله له ولوالديه وللمسلمين جميعاً: إن هذا التطبيق من أن قول الشافعي إنما كان قبل وجود الصحيحين، فهو ليس بمنزلة الإذعان، بل هو بمنزلة الاحتمال الناشئ من غير دليل، لأنه لا يمكن لأحد أن يقول بوثوق تام ويقين راسخ: أن الإمام الشافعي رحمه الله رجح الموطأ وجعله أصح ما تحت أديم السماء قبل وجود الصحيحين. ولو تجلّى الصحيحان على منصة الشهود في حياة الإمام الشافعي لقدمهما على الموطأ أيضاً.

٩٣- انظر لرأي الإمام الشاه ولي الله الدهلوي: أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ: الشاه ولي الله الدهلوي، المصنف شرح الموطأ، المسوى المصنف معاً، بهدلي، ص ٣. وانظر أيضاً: المسوى شرح الموطأ، طبعة دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص ١٧-١٨.

٩٤- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٩ و ٢٨١. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٠٨: ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صواباً من موطأ مالك. وحكى السيوطي: ما ظهر على وجه الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، أخرجه ابن فهر من طريق يونس بن عبد الأعلى عنه. وفي لفظ: ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك. وفي لفظ: ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك. وفي لفظ: ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ، انظر: تنوير الحوالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون سنة وسلسلة الطبع، ج ١، ص ٧-٨.

٩٥- انظر: العلامة المحدث الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، مقدمة لصحيح البخاري، ص ٢٣، وقال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٨: "فكتابه - أي مالك - أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه... إلى آخره.

وقصارى الأمر أنه كما يمكن أن الصحيحين لو وجدا في حياة الإمام الشافعي رحمه الله فهو يقدمها على الموطأ فكذا يمكن أن الإمام الشافعي ليقدم الموطأ على الصحيحين بعد انجلائهما كما قدمه قبل وجودهما. وأيضاً يترأى اليوم عدة من المزايا والخصائص في الموطأ - والصحيحان يعريان عنها - وإنما لتحث وتبعث جمعا من أهل العلم على أن يتجاسروا على تقديم الموطأ وترجيحه على الصحيحين. ولعل الإمام الشافعي رحمه الله كان يرى في الموطأ وصاحبه أكثر وأجزل من تلك الميزات التي نراها نحن مع قصور الفهم وضوول العلم وعلى أساسها جعل الإمام الشافعي الموطأ أصح وأرجح الكتب كلها بعد القرآن الكريم.

الفرع الثاني: وجوه تفضيل البعض صحيح البخاري على الموطأ، وفيه خمس نقاط:

النقطة الأولى: الوجه الأول لترجيح صحيح البخاري على الموطأ ومناقشته: ذكر بعض أهل العلم أن الصحيح للبخاري تضمن جميع ما في الموطأ من الأحاديث المرفوعة مع ما زاد عليها من أحاديث أخر^(٩٦). فعلى هذا إن جعل الصحيح للبخاري أصح وأفضل الكتب كلها فلا يشين ذلك في شأن الموطأ لأن جميع أحاديثه المرفوعة الصحيحة قد تضمنها صحيح البخاري.

التعقيب: لا يطمئن إليه القلب ولا ينشرح به الصدر، لأن أحاديث الموطأ رويت بأسانيد عالية جدا والعالي فوق النازل بالاتفاق والإطباق. وأن الموطأ يطفح بالأحاديث المروية بأسانيد قال فيها البعض: هي أصح الأسانيد، وهو: مالك عن نافع عن ابن عمر، هذا أولاً. وأما ثانياً: فإن الموطأ قد دون في قرن من القرون المشهود لها بالخير. وثالثاً: أين شأن رجال الموطأ وضبطهم وتيقظهم وورعهم وتقواهم من شأن رجال البخاري حتى مكانة الإمام مالك نفسه بالنسبة الى درجة الإمام البخاري، فإن مالكا مالك، وما أدراك من مالك؟ هو إمام دار الهجرة، وهو الذي ينتهي إليه أصح الأسانيد عند أكثر أهل العلم حتى الإمام البخاري نفسه^(٩٧)، وهو صاحب مذهب، وشيخ أئمة المذاهب المتبوعة، فهو قد تمكن بدرجات عالية جدا بالنسبة إلى الإمام البخاري وإن كان الإمام البخاري له شأن وفضل في الأمة، ومن عليها ما لا يتصور فوقه، وهو نجم تحتليه العيون شرقاً وغرباً، وهو كشامة في محيا الدهر، بل هو أكبر من أن ينبه مثلي على نعوته، لكن الإمام مالكا فاقه في العلم والورع والتقوى. ورابعاً: أن ما احتواه الموطأ من

٩٦- انظر: الكاندهلوى، مقدمة لصحيح البخاري، ص ٢٣.

٩٧- انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص ٨٢، وانظر: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، مكتبة دارالعلوم للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، ص ٢٢٢.

البلاغات والمراسيل فكلها موصولة، وهي في حكم المرفوع. وأما معلقات الصحيح للبخاري فمنها ما قد عجز من العثور والوقوف على أسانيد لها صحيحة مسندة موصولة جبال العلم من أمثال ابن حجر وغيره، قال الحافظ ابن حجر: "وأما ما - الأحاديث المعلقة - لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة، وقد يكون ضعيفاً..."^(٩٨) وقال أيضاً: "والصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض لاستنفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح على ما سنبينه، فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جداً... وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له"^(٩٩) وخامساً: أن صحيح البخاري كما يقدم على صحيح مسلم لأجل أن روايته المتكلم فيهم أقل من الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم، فكذا ينبغي أن يقدم الموطأ على صحيح البخاري على هذا الأساس، لأن الصحيح للبخاري قد تكلم في ثمانين رواية من روايته، وأما الموطأ فليس فيه راو ضعيف إلا عبد الكريم بن أبي المخارق، ولم يتكلم فيه من جهة العدل والصدق والأمانة بل هو مطعون من جهة الحفظ والضبط^(١٠٠).

النقطة الثانية: الوجه الثاني: تفضيل الحافظ العراقي صحيح البخاري على الموطأ والتعقيب عليه: قال الحافظ العراقي: "إن مالكا لم يفرد الصحيح بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات"^(١٠١). قلت: اختلف الأقوال في عدد روايات الموطأ وبالتالي في عدد أحاديثه المسندة والمرسلة، فقال ابن عبد البر: "وجميع ما فيه من قوله: "بلغني"، ومن قوله: "عن الثقة عنده"، مما لم يسنده أحد وستون حديثاً، كلها

٩٨- انظر: العسقلاني، هدي السارى مقدمة فتح البارى، ص ١٩.

٩٩- المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠.

١٠٠- انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٨٣، حكى فيه عن ابن عبد البر: أن مالكا اغتر ببيكاته في المسجد فروي عنه. وقال جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزري، بعد ما حكى أقوال الأئمة في تضعيفه: استشهد به البخاري، وروى له مسلم في "المتابعات"، وأبو داود في كتاب "المسائل"، والباقون. ذكره البخاري في "باب التجهد بالليل" عقيب حديث سفيان بن عيينة، عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس، قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية: "ولا حول ولا قوة إلا بالله". وقال الحافظ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشبيلي: بين مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري، فلم ينبه من أمره على شيء فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في التاريخ: "كل من لم يبين فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل".

١٠١- انظر: الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، ص ١٣.

مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لاتعرف... إلخ" (١٠٢)، وقال أبو بكر الأبهري: "جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمس وثمانون.

وقال ابن حزم في كتاب مراتب الديانة: أحصيت ما في موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفاً وفيه ثلاثمائة ونيفاً ومرسلاً وفيه نيف وسبعون حديثاً، قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهآها جمهور العلماء" (١٠٣).

التعقيب: فأجاب عنه الحافظ مغلطاي فقال: "بأن مثل ذلك يوجد في كتاب البخاري أيضاً" (١٠٤). قلت: وقد عقد الحافظ ابن حجر في هدي الساري فصلاً خاصاً لعدد روايات البخاري ويين ما في كل كتاب من الأحاديث المرفوعة والمعلقة والمتابعات ثم قال في نهايته: "فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة واحد وأربعون حديثاً وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة واحد وأربعون حديثاً فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تعليق التعليق وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمني إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان" (١٠٥).

النقطة الثالثة: الوجه الثالث: تفضيل الحافظ العراقي صحيح البخاري على الموطأ من وجه آخر والتعقيب عليه:

-
- ١٠٢- انظر: ابن عبد البر، تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مكتبة القدسي، بدون سلسلة الطبع وسنة النشر، ص ٢٤٢، باب: بلاغات مالك ومرسلاته.
- ١٠٣- انظر: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي، القيس في شرح موطأ مالك بن أنس، المحقق: محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٥٨.
- ١٠٤- انظر: مغلطاي، إصلاح كتاب ابن الصلاح، ص ٧٦.
- ١٠٥- انظر: العسقلاني، هدي الساري، ص ٤٩٣.

- وقال الحافظ العراقي: "ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البر" (١٠٦). قلت:
- تلك البلاغات الأربع هي:
- ١- "قال: وحدثني عن مالك، أنه بلغه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إني لا أنسى، ولكن أنسى لأسن" (١٠٧).
 - ٢- "قال: وحدثني عن مالك، أنه بلغه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: إذا أنشأت بحرية، ثم تشاءمت، فتلك عين غديقة" (١٠٨).
 - ٣- "قال: وحدثني عن زياد عن مالك، أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر، خير من ألف شهر" (١٠٩).
 - ٤- "قال: وحدثني عن مالك، أن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغرز أن قال: أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل" (١١٠).
- التعقيب: تعقب على قول العراقي هذا الصالح الفلاني فقال: وما ذكره العراقي: أن من بلاغاته ما لا يعرف مردود بأن ابن عبد البر ذكر: أن جميع بلاغاته ومراسيله ومنقطعاته كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة، وقد وصل ابن الصلاح الأربعة بتأليف مستقل (١١١)، قلت: قول الصالح الفلاني بأن جميع أحاديث الموطأ صحيحة على الإطلاق حتى وتلك البلاغات الأربعة التي لم يجد ابن عبد البر لها أسانيد، وذلك لأن ابن الصلاح عثر على أسانيد لها صحيحة، ففيه نظر، لأن ابن الصلاح نفسه يقول في تأليفه ذلك ما نصه: "والقول الفصل عندي، في ذلك كله: ما أنا ذاكره، وهو: أن هذه الأحاديث الأربعة، لم ترد بهذا اللفظ المذكور في الموطأ، إلا في الموطأ، ولا ورد ما هو في معنى واحد منها بتمامه في غير الموطأ إلا حديث إذا أنشئت بحرية، من وجه لا يثبت.

-
- ١٠٦- انظر: العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، ص ١٣.
 - ١٠٧- رواه مالك في الموطأ، تحقيق وتعليق: بشار عواد معروف، مكتبة دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٧٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، باب العمل في السهو، رقم الحديث: ٢٦٤.
 - ١٠٨- نفس المرجع، باب الاستمطار بالنجوم، رقم الحديث: ٥١٧.
 - ١٠٩- نفس المرجع، كتاب الاعتكاف، باب ما جاء في ليلة القدر، رقم الحديث: ٨٩٦.
 - ١١٠- نفس المرجع، كتاب الجامع، باب ما جاء في حسن الخلق، رقم الحديث: ٢٦٢٦.
 - ١١١- انظر: محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٨، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص ٦.

والثلاثة الأخر: واحد، وهو حديث ليلة القدر، ورد بعض معناه، من وجه غير صحيح، واثنان منها، ورد بعض معناهما من وجه جيد، أحدهما صحيح، وهو حديث النسيان، والآخر حسن، وهو حديث معاذ رضي الله عنه" (١١٢).

وأيضاً تعقب الشيخ الشنقيطي على قول الصالح الفلاني هذا، فقال: "والعجب من ابن الصلاح رحمه الله، كيف يطلع على اتصال جميع أحاديث الموطأ حتى إنه وصل الأربعة التي اعترف ابن عبد البر بعدم الوقوف على طرق اتصالها" (١١٣) وكذلك يقول الشيخ الغماري صاحب التحقيق والتعليق على رسالة ابن الصلاح: "كثير من الناس اعتقدوا أن تلك البلاغات صحيحة، بمجرد أن سمعوا أن الحافظ ابن الصلاح وصلها" (١١٤).

وأما تلك البلاغات الأربعة فخلاصة القول فيها:

١- أن الحديث الأول وهو حديث النسيان، فقال ابن عبد البر: "وهذا أيضاً لا يوجد في غير الموطأ، ولا يحفظ بهذا اللفظ مسنداً ولا مراسلاً، من غير رواية مالك هذه المنقطة، والله أعلم. والذي يصح في هذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم، من حديث ابن مسعود: "إنما أنا بشر أنسى كما تنسون" (١١٥). وقال ابن الصلاح: "ورد بعض معناه من وجه صحيح" (١١٦). وأيضاً قال: "وأما حديث النسيان، فقد روينا من وجوه كثيرة صحيحة، منها... ثم ساق الحديث من طريق الإمام البخاري (١١٧) ومسلم (١١٨)، ثم قال: "وإنما يتقوى به من حديث مالك رضي الله عنه طرف منه" (١١٩).

-
- ١١٢- انظر: ابن الصلاح، رسالة في وصل بلاغات الموطأ، ص ٩٢٧ (في آخر توجيه النظر).
- ١١٣- انظر: العلامة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك، تحقيق وتعليق: محمد صديق المنشاوي، مكتبة دار الفضيلة، القاهرة، بدون سلسلة الطبع وسنة نشره، ص ٢١.
- ١١٤- انظر: عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، تقديمه على رسالة ابن الصلاح، ص ٩١٥ (توجيه النظر).
- ١١٥- انظر: ابن عبد البر: تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ص ٢٥٣-٢٥٤.
- ١١٦- انظر: ابن الصلاح، رسالة في وصل بلاغات الموطأ، ص ٩١٩ (في آخر توجيه النظر).
- ١١٧- رواه البخاري في الصحيح، كتاب الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، رقم الحديث ٤٠١، ج ١، ص ٦٠٠، (فتح الباري).
- ١١٨- رواه مسلم في الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، رقم الحديث: ٥٧٢.
- ١١٩- انظر: ابن الصلاح، رسالة في وصل بلاغات الموطأ، ص ٩٣١ (في آخر توجيه النظر).

٢- والحديث الثاني وهو حديث "إذا أنشئت بحرية... إلخ"، فقال ابن عبد البر: "وهذا أيضًا لا يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح من جهة الإسناد، ولا يعرف الحديث بهذا اللفظ في غير الموطأ، إلا ما رواه الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيم متروك الحديث، ولفظه: إذا نشئت بحرية ثم استحالت شامية فهو امطر لها. ولم يسنده أيضًا، وهو منقطع عنده، مع ضعفه" (١٢٠)، وقال في التمهيد: "وابن أبي يحيى مطعون عليه متروك وإن كان فيه نبل ويقظة، اتهم بالقدر والرفض وبلاغ مالك خير من حديثه، والله أعلم" (١٢١). وعند ابن الصلاح ورد معناه من وجه لا يثبت (١٢٢).

٣- وأما الحديث الثالث وهو حديث ليلة القدر، فيقول فيه ابن عبد البر: "وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، لا يوجد مسندًا ولا مرسلًا فيما علمت إلا من الموطأ. وهو أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد مسندة ولا مرسلّة من إرسال تابعي ثقة" (١٢٣). وقال ابن الصلاح: "ورد بعض ما في معناه من وجه غير صحيح" (١٢٤).

٤- والحديث الرابع وهو حديث معاذ رضي الله عنه، فقال ابن عبد البر: "تابعه أي: يحيى ابن القاسم والقعني، ورواه ابن بكير عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن جبل، وهو مع هذا منقطع جدا، ولا يوجد مسندًا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ، والله ولكن معناه صحيح مسند" (١٢٥). وقال ابن الصلاح: "ورد بعض معناه من وجه حسن" (١٢٦). وأيضًا قال: فقد رويناه من وجوه... ثم ساقه من وجه أخرجه به الإمام أحمد في المسند، وساق من وجه أخرجه الترمذي في جامعه وحكى عنه أنه قال: حديث حسن، وفي أصل الحافظ أبي حازم حسن صحيح (١٢٧)، قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على هذا

١٢٠- انظر: ابن عبد البر، تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ص ٢٥٤.

١٢١- انظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٢٤، ص ٣٧٧.

١٢٢- انظر: ابن الصلاح، رسالة في وصل بلاغات الموطأ، ص ٩٢٧ (في آخر توجيه النظر).

١٢٣- انظر: ابن عبد البر، تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ص ٢٥٣.

١٢٤- انظر: ابن الصلاح، رسالة في وصل بلاغات الموطأ، ص ٩٢٧ (في آخر توجيه النظر).

١٢٥- نفس المرجع، ص ٩٢٠.

١٢٦- نفس المرجع، ص ٩٢٧.

١٢٧- نفس المرجع، ص ٩٣٢-٩٣٤.

القول: "تصحيحه بعيد، وكذلك تحسينه، لأن فيه انقطاعا... لكن له طرق ضعيفة يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره" (١٢٨).

قلت: هذه النصوص التفصيلية للمحدثين وآرائهم حول أحاديث الموطأ بعدم وجود الأسانيد الصحيحة لبعض البلاغات منها أو وجود معنى بعضها بطرق حسنة إنها ظهرت بعد الإمام مالك ولا يمكن على أساسها القطع بأن الحق في ذلك ما قالوا أنفسهم، لأن الإمام مالكا لم ينفرد بإخراجها ولم يتصد غيره إلى روايتها فلا يلزم من ذلك أنها غير صحيحة ولا سيما إذا وقع ذلك من مثل الإمام مالك، إذ الحكم على الحديث بكونه صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً إنما هو باعتبار سنده ظنا، ولا يمكن القطع فيه، فيمكن أن يكون الحديث المحكوم بصحته ضعيفا في الواقع وبالعكس، يقول الشيخ الشنقيطي رحمه الله: "وقد صرح محمد بن مرزوق... في كتابه جنى الجنتين بعد أن تكلم على أحاديث مالك الأربعة التي لم يسندوها ابن عبد البر وهما في الموطأ بما نصه: توهم بعض العلماء أن قول الحافظ أبي عمر بن عبد البر يدل على عدم صحتها، وليس كذلك، إذ الانفراد لا يقتضي عدم الصحة لا سيما من مثل مالك، وقد أفردت قديما جزءا في إسناد هذه الأربعة الأحاديث... وقد قال العلامة الحلبي في شرح منية المصلي: الحسن والصحة والضعف إنما هو باعتبار السند ظنا أما في الواقع فيجوز ضعف الصحيح وصحة الضعيف، من هذا جاز في الحسن أن يرتقي إلى الصحة إذا كثرت طرقه، وفي الضعيف أن يصير حجة بذلك، لأن تعددها قرينة على ثبوته في نفس الأمر" (١٢٩).

النقطة الرابعة: الوجه الرابع: تفضيل الحافظ ابن حجر صحيح البخاري على الموطأ والتعقيب عليه:

لما كان قول الحافظ ابن حجر يتعلق بالاحتجاج بالمرسل فتجدر الإشارة إلى مذاهب العلماء في الاحتجاج بالمرسل مع الإيجاز (١٣٠).

الرأي الأول: أن المرسل من أقسام الحديث الضعيف، وليس بحجة عند جماهير أهل العلم بالحديث. قال الإمام مسلم: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة" (١٣١).

١٢٨- نفس المرجع، ص ٩٣٤-٩٣٥ تعليقة رقم (٢).

١٢٩- انظر: الشنقيطي، دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك، ص ٢١.

١٣٠- هذا وقد حكى الحافظ ابن حجر ثلاثة عشر قولاً لأهل العلم في الاحتجاج بالمرسل في كتابه التكت على كتاب ابن الصلاح، ج ٢، ص ٥٤٦-٥٥٥.

١٣١- الإمام الشهرستاني، المقدمة لصحيح مسلم بشرح النووي، مؤسسة قرطبة، ج ١، ص ١٨٨.

الرأي الثاني: وذهب كثير من الفقهاء إلى القول بالاحتجاج بالمرسل مع شروط. قال النووي في تعليقه على كلام مسلم المتقدم: "وهذا الذي قاله هو المعروف من مذاهب المحدثين وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل" (١٣٢) وهو أعدل المذاهب في مسألة الاحتجاج بالمرسل (١٣٣).

الرأي الثالث: وقال ابن تيمية: "والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال، أن منها المقبول ومنها المردود ومنها الموقوف: فمن علم من حاله أن لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله. ومن عرف أنه يرسل عن ثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف، وما كان من المراسيل مخالفا لما رواه الثقات كان مردودا" (١٣٤). وقال ابن عبد البر: "وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة إلى رأس المائتين"، كأنه يعني الشافعي أول من أبى قبول المرسل (١٣٥).

بعد نقل مذاهب العلماء لاحظ ما يقول الحافظ ابن حجر عن بلاغات ومراسيل الموطأ: "... لأن الموطأ وإن كان عند من يرى الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وأقوال الصحابة صحيحا فليس ذلك على شرط الصحة المعتبرة عند أهل الحديث" (١٣٦).

التعقيب: إن الإمام مالكا كما كان محدثا وعلى قمة من فنون الحديث والمعرفة برجال الحديث ثقافتهم وضعافهم، فذلك كان إماما لمذهب فقهي وكان رائدا لجيش الفقهاء أيضا، فلا حرج عليه إذ لم يلتزم ما قرره المحدثون. إلا أن المحدثين لا ينكرون الاحتجاج بالمرسل على سبيل الإطلاق، بل هناك شروط لو استجمعها مرسل ليتقوى ويصلح للاحتجاج، قال الحافظ السيوطي رحمه الله: "ما فيه - أي: الموطأ - من المراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط" (١٣٧) وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج

١٣٢- انظر: الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي المعروف بالنووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١، ص ١٨٨-١٨٩.

١٣٣- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٥٥٢.

١٣٤- انظر: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج ٧، ص ٤٣٥.

١٣٥- انظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج ١، ص ٤.

١٣٦- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٧-٢٧٨.

١٣٧- وقال أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي المعروف بابن عبد البر: مذهب مالك أن مرسل الثقة تجب به الحججة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء. انظر: مقدمة التمهيد، ضمن خمس رسائل في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٤٠.

بالمرسل حجة أيضًا عندنا إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد. فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء. وقد صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل (١٣٨).

النقطة الخامسة: الوجه الخامس: تفضيل الحافظ ابن حجر صحيح البخاري على الموطأ من وجه آخر والتعقيب عليه: وقال الحافظ ابن حجر مفرقا بين ما في الموطأ من المقتوع والمنقطع وبين ما في صحيح البخاري منها: "إن الذي في الموطأ من ذلك هو مسموع لمالك كذلك... والذي في البخاري من ذلك فقد حذف البخاري أسانيدها عمدا... وقد بينت في كتابي تغليق التعليق كثيرا من الأحاديث التي يعلقها البخاري في الصحيح فيحذف إسنادها أو بعضها وتوجد موصولة في موضع آخر من تصانيفه خارج الصحيح" (١٣٩).

التعقيب: قلت: قوله: "إن الذي في الموطأ من ذلك هو مسموع لمالك كذلك"، غير مسلم لأنه لا يوجد مرسل من مراسيل الموطأ إلا وقد يوجد له إسناد كما مر. وأيضًا تعقبه الصالح الفلاني على هذا فقال: "لو أمعن الحافظ النظر في الموطأ كما أمعن النظر في البخاري لعلم أنه لا فرق بينهما، وما ذكره من أن مالكا سمعها كذلك غير مسلم، لأنه يذكر بلاغا في رواية يحيى مثلاً أو مراسلاً فيرويه غيره عن مالك موصولا مسندا" (١٤٠). وأما الأحاديث المعلقة في البخاري ففيها بعض لا يوجد لها إسناد صحيح، وقد صرح الحافظ نفسه فقال: "وبعضها أي: وبعض الأحاديث المعلقة في البخاري ليس على شرطه، بل وبعضها ما لا يصح، كما سيأتي التنبيه عليه عند ذكر تقسيم التعليق، فقد مزج الصحيح بما ليس منه" (١٤١).

خاتمة البحث:

أردت أن أنصدي في الخاتمة لتسجيل بعض أهم النتائج التي توصلت إليها أثناء البحث والدراسة بإيجاز وهو كما يلي:

أولاً: الهدف الوحيد لهؤلاء الأئمة الأعلام من وضع كتبهم هو الاحتفاظ بالسنة في صورتها الأصلية الأصيلة، كي تعود الأمة إليها عند معالجة قضاياهم، ويكون كل من الكتاب والسنة نبراسا

١٣٨- انظر: السيوطي، تنوير الحوالك، ج ١، ص ٨.

١٣٩- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٨.

١٤٠- انظر: الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص ٦.

١٤١- انظر: العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٧.

- ومصباحا لهم في كل شؤون حياتهم.
- ثانيا: وعلى الرغم من تضافر جهودهم وتكاتفها في هذا المجال تختلف أعمالهم ودرجاتهم تقدما وتأخرا في المكانة والمنزلة وباعتبار الأدوار النشيطة لكل واحد منهم.
- ثالثا: وسبب هذا الاختلاف هو اختلافهم في قواعد الجرح والتعديل للرواة وكذلك اختلافهم في تحديد الأصول والقواعد والشروط للصحة واختيار منهجية خاصة للرجاحة.
- رابعا: هذا الاختلاف بين العلماء في أصح الكتب بعد كتاب الله هو نظراً إلى مجموع الروايات في كتاب وليس نظراً إلى كل حديث أو كل رواية منه.
- خامسا: وإنني أرى في تعيين طبقات الكتب أن الكتاب المحتل على المنزلة بعد كتاب الله تعالى هو الموطأ للإمام مالك وحيدا، لشدة انتقائه للرواة وتماه تفحصه عنهم، ولا يوازيه في ذلك أي كتاب.
- سادسا: ثم يليه الصحيحان للبخاري ومسلم كلاهما معا، كما حكاه ابن الملقن عن بعض ولا يتقدم أحدهما على الآخر على أساس بعض مزاياه، لأن لكل واحد منهما مزايا لا توجد في الآخر.
- سابعا: ولا يستصحبها في المنزلة والمكانة أي كتاب لكمال اصطفاؤها وشدة انتقائها للرواة وتمشيها على أصول وقواعد متينة رصينة لهذا الفن وعدم مسايرة الآخرين معها في ذلك.

The Most Authentic book after the Book of Allāh

This article examines one of the most important issues related to *ḥadīth* which has been discussed under the title of *Tabqāt Kutub al-Ḥadīth* by some scholars. The writer briefly outlines their views on the status of various compendia of *ḥadīth*. The majority of scholars prefer *Saḥīḥ al-Bukhārī*, while some others prefer *Saḥīḥ Muslim*. Shāh Walī Allāh considered *Muwattaʿ* of Imām Mālīk the best and most authentic book after the Qurʾān agreeing with some other earlier renowned scholars like Imam Shāfiʿī and others. The writer has examined these views and has argued in favour of Shāh Walī Allāh's preference for *Muwattaʿ* by Imām Mālīk. The article has been divided into an Introduction which outlines the subject, a preface to throw some light on the scope and methodology of this article, and three parts of the main discussion and a Conclusion.
